

حياة مجزأة

نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية
في عام 2014

آذار/مارس 2015



الحالة العامة التي يعرضها هذا التقرير هي أزمة الحماية القائمة وتداعياتها الإنسانية الوخيمة. مصدر هذه الأزمة هو الاحتلال الذي طال أمده والأعمال القتالية المتكررة، جنباً إلى جنب مع نظام من السياسات التي تقوض قدرة الفلسطينيين على العيش حياة عادية قائمة بذاتها ينعم بها السكان بكافة الحقوق، بما فيها حق تقرير المصير. وعندما تزول هذه المؤثرات سيكون بمقدور الفلسطينيين أن يطوروا مؤسساتهم الحكومية واقتصادهم ولن يكونوا بحاجة على الحصول على المساعدات الإنسانية.

ولإحراز التقدم في هذه المجالات، على جميع الأطراف ذات الصلة أن يتخذوا مجموعة من الإجراءات، وهي:

- إسرائيل بصفتها قوة احتلال، يجب أن تفي بالتزاماتها الأساسية لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين، وضمان حصولهم على احتياجاتهم الأساسية وحقوقهم الإنسانية. ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات لتأمين الحماية للمدنيين الفلسطينيين ووقف تهجيرهم، وضمان المساءلة عن العنف وسوء المعاملة، ورفع القيود المفروضة على حركة السكان ونقل البضائع، لا سيما الوصول إلى الأراضي والموارد.
- على جميع أطراف الصراع، بما فيها الجماعات المسلحة، الوفاء بالتزاماتها القانونية أثناء الأعمال القتالية ووفقاً للقانون الدولي لضمان حماية جميع المدنيين أثناء الأعمال القتالية مع ضمان المساءلة عن الأفعال التي تنتهك قوانين النزاع المسلح.
- الطرف الثالث، دول العالم تتقاسم المسؤولية عن ضمان احترام القانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة وتعزيز تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للقيام بتلك المسؤولية.

يعتبر عام 2014 من أحد الأعوام المدمرة على الأرض الفلسطينية المحتلة. في قطاع غزة، تعرض 1.8 مليون فلسطيني لمعاناة شديدة جراء أسوأ تصعيد للأعمال القتالية منذ عام 1967؛ حيث قتل ما يزيد عن 1,500 مدني فلسطيني، وأصيب ما يزيد عن 11,000 شخصاً ولا يزال نحو 100,000 شخص مهجرين داخلياً. وفي الضفة الغربية، ارتفعت وتيرة المواجهات بين المتظاهرين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية والتي أسفرت عن أعلى مستوى للإصابات مقارنة بالسنوات السابقة، في حين استمر التوسع الاستيطاني والتهجير القسري للفلسطينيين في المنطقة (ج) والقدس الشرقية. وإجمالاً، لا يزال نحو 4 مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يقعون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي يمنعهم من ممارسة العديد من حقوقهم الإنسانية الأساسية.

هذا هو العام الرابع الذي يتناول فيه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) وبالتفصيل الشواغل الإنسانية الرئيسية في الأرض الفلسطينية المحتلة. والغرض من هذا التقرير هو تقديم نظرة شاملة عن الأسباب الكامنة وراء الوضع الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة عن عام معين. وبدلاً من التوسع في التفاصيل كما تقارير الأعوام السابقة، تم تمثيل الاتجاهات والمؤشرات الرئيسية لعام 2014 بالرسوم البيانية والارتباطات المدمجة في التقرير والتي تنقل القارئ إلى تقارير أخرى للحصول على المزيد من المعلومات والبيانات.

الشواغل الإنسانية الواردة في تقرير النظرة العامة الإنساني يعكس أولويات العمل التي حددها فريق العمل الإنساني القطري، وهو هيئة التنسيق الإنساني الرئيسية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا تزال أولويات العام 2014 هي المساءلة، و الحياة، والحرية والأمن؛ والتهجير القسري، و الحركة والوصول، والحيز الإنساني. ويتمحور التقرير حول هذه الأولويات، مع تناول قضية المساءلة في شتى نواحي التقرير. يشمل كل قسم على تاريخ يعرض التطورات الرئيسية في عام 2014 والتوصيات التي تعرض الخطوات الرئيسية المطلوبة لتصحيح السياسات والممارسات التي تنتهك القانون الدولي والسبيل نحو الحد من الضعف الإنساني.

ويستند تقرير النظرة العامة الإنساني، كما بقية تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على بيانات تم جمعها والتأكد من صحتها من مصادر متعددة تشمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية، وعند الحاجة، مصادر حكومية ذات صلة.



الحياة والحرية والأمن

نظرة عامة - الأرض الفلسطينية المحتلة

ما زال المدنيون الفلسطينيون في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة يواجهون مخاطر تهدد حياتهم وأمنهم الجسدي وحريةهم بسبب الأعمال العدائية إلى جانب السياسات والممارسات المتصلة بالاحتلال، بما في ذلك عنف المستوطنين. وشهد عام 2014 أعلى عدد من القتلى منذ عام 1967 بسبب الأعمال القتالية التي وقعت في تموز/يوليو-أب/أغسطس في غزة، وبسبب الارتفاع الكبير في عدد الخسائر البشرية في الضفة الغربية. بالإضافة إلى ذلك شهد هذا العام ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الخسائر البشرية الإسرائيلية بسبب الأعمال العدائية في غزة وبسبب التوتر في القدس الشرقية.

بالرغم من اختلاف السياقات التي يقتل فيها المدنيون أو يصابون أو تدمر فيها ممتلكاتهم إلا أن القاسم المشترك هو أزمة المسائلة المتجذرة التي تتميز بانعدام الانتصاف الفاعل في معظم انتهاكات القانون الدولي، لضمان حق الضحايا في تحقيق العدل وردع تنفيذ انتهاكات مستقبلية.

	القتلى	المصابون
2014	2,314 × 87 ×	17,125 × 2,629* ×
2013	39 × 5 ×	3,964 × 151 ×
2012	272 × 7 ×	4,660 × 345 ×

فلسطينيون
إسرائيليون

* مكتب أوتشا لم يتمكن من التحقق من عدد أو تصنيف الإصابات الفلسطينية والإسرائيلية الناجمة عن الأعمال القتالية في غزة (تموز/أب)



Ash Shuja'iyyeh area, Gaza City, August 2014 © OCHA

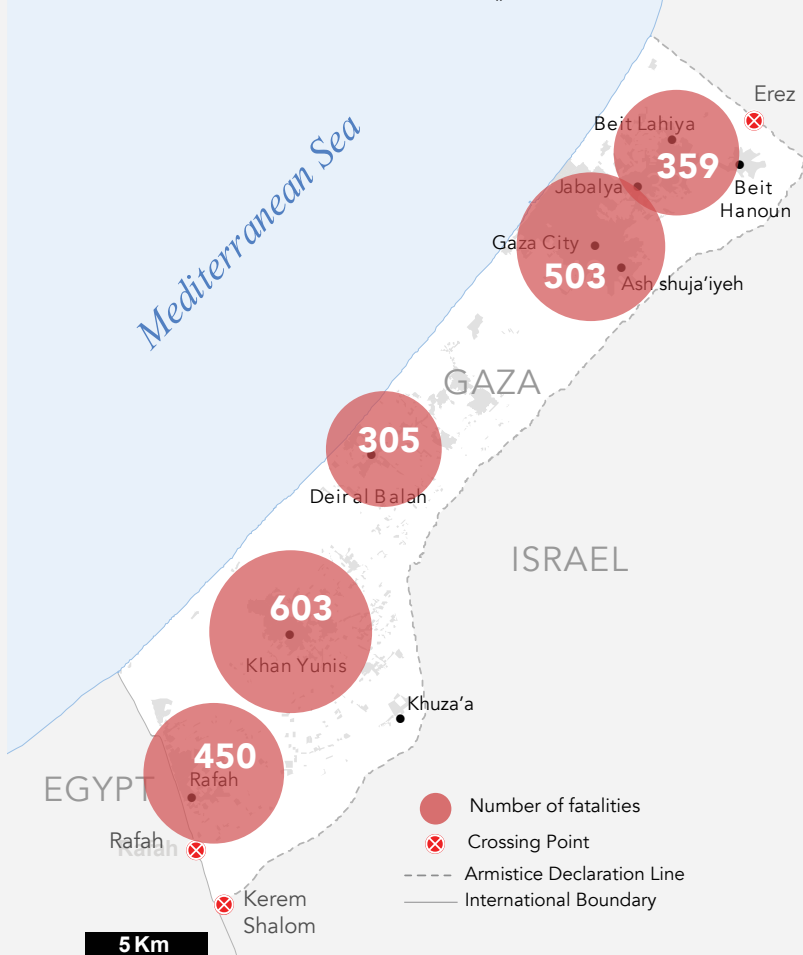
التوصيات

- يجب أن تميّز جميع الأطراف مهما كانت الظروف خلال الأعمال الحربية بين المدنيين والمقاتلين وأن تتخذ جميع الاحتياطات لتجنب أو التقليل إلى أدنى حد في الخسائر بين المدنيين أو إلحاق أضرار بالممتلكات المدنية. وخصوصاً:
 - يجب أن تمتنع القوات الإسرائيلية عن شن الهجمات إذا ما كان من المتوقع أن تتسبب في خسائر في أرواح المدنيين أو إصابة المدنيين، أو إلحاق أضرار في الممتلكات المدنية أو أي منها مجتمعة إذا ما كانت مفرطة بالنسبة للنتائج العسكرية المتوقعة.
 - ويجب أن تمتنع المجموعات الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة عن إطلاق الصواريخ بصورة عشوائية وغيرها من القذائف على إسرائيل ويجب أن تضمن عدم استخدام المناطق المدنية في غزة لشن هذه الهجمات أو لإخفاء القوات أو المنشآت العسكرية فيها.
- يجب على الحكومة الإسرائيلية - خارج أوقات الأعمال القتالية - أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لحماية السكان الفلسطينيين المدنيين بما في ذلك:
 - الامتناع عن استخدام القوة المفرطة على يد الجيش أو القوات الأمنية خلال عمليات فرض القانون.
 - اتخاذ تدابير مناسبة لإنهاء الهجمات التي ينفذها المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.
- يجب على جميع الأطراف إنهاء حالة الإفلات من العقاب لمن ينتهكون القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وضمان وصول الضحايا إلى تحقيق العدالة ومن بينها التعويضات
 - وبهذا الخصوص يجب على الحكومة الإسرائيلية أن تلتزم بتعهداتها من خلال الاستمرار في جهودها الحالية في مراجعة آليات التحقيق القائمة بخصوص مزاعم انتهاكات القانون الإنساني الدولي على يد قوات الأمن التابعة لها والمستوطنين لضمان أن تنسجم هذه الآليات مع المعايير القانونية الدولية.
 - يجب على السلطات في غزة الوفاء بالتزاماتها لضمان المساءلة عن طريق ضمان فتح تحقيقات في الهجمات العشوائية التي تنطلق من المناطق المدنية في غزة وضد المناطق المدنية في إسرائيل
- يجب على جميع الأطراف ضمان احترام الإجراءات القضائية العادلة للمعتقلين في جميع الأوقات. وضمان معاملة الأطفال الفلسطينيين المعتقلين بطريقة تأخذ بالحسبان أعمارهم بما ينسجم مع المعايير القانونية الدولية.

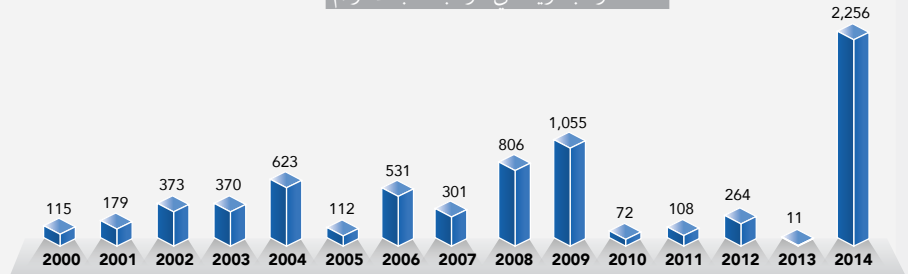
قطاع غزة

في الفترة ما بين 7 تموز/يوليو و 27 آب/أغسطس شهد قطاع غزة أكثر تصعيد دموي للأعمال القتالية منذ بداية الاحتلال في عام 1967. تفيد الأرقام الأولية التي أصدرتها مجموعة الحماية أن ما مجموعه 2,220 فلسطينياً، من بينهم 1,492 مدنياً قتلوا. وتفيد وزارة الصحة الفلسطينية أن 11,231 فلسطينياً أصيبوا. وأدت الهجمات الإسرائيلية التي استهدفت المباني السكنية إلى عدد كبير من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين مما زاد من المخاوف إزاء احترام مبادئ التمييز والتناسب والحذر في الهجمات بموجب القانون الدولي الإنساني. وكان للهجمات أيضاً أثر على السكان المدنيين الإسرائيليين بسبب إطلاق الصواريخ والقذائف العشوائية على يد المجموعات المسلحة في غزة. وبلغ عدد القتلى الإسرائيليين بسبب الأعمال القتالية 71 أغلبهم عسكريين - 66 جندياً. وشكل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعثة مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وخصوصاً في قطاع غزة في سياق العمليات العسكرية التي نفذت بعد 13 حزيران/يونيو 2014، ولصيغة التوصيات وخصوصاً فيما يتصل بإجراءات المسائلة وطرق وأساليب حماية المدنيين ضد مزيد من الاعتداءات.

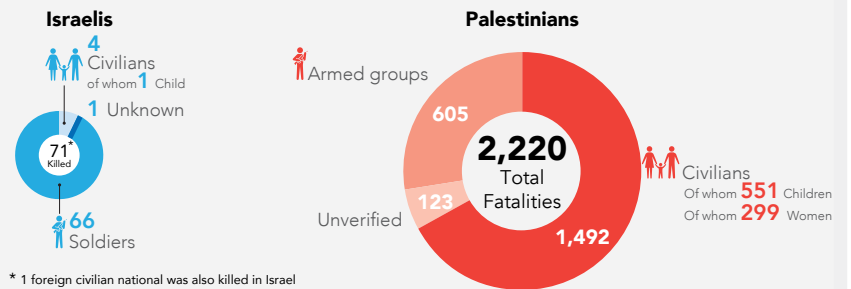
التوزيع الجغرافي للخسائر البشرية التي نجمت عن تصعيد الأعمال القتالية في تموز/يوليو-آب/أغسطس



الخسائر البشرية في غزة بحسب الأعوام

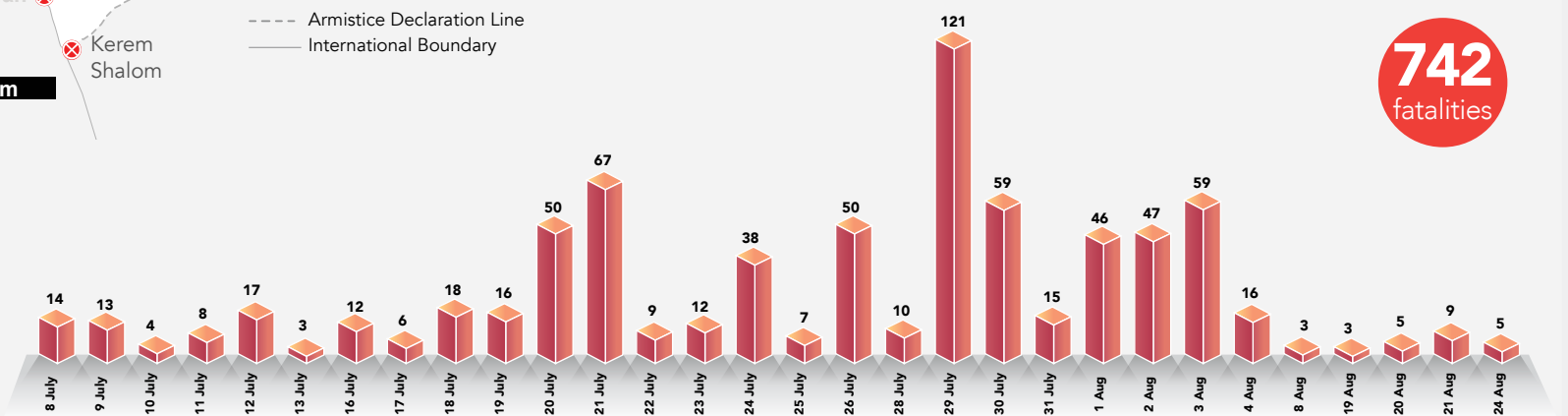


الخسائر البشرية التي نجمت عن الأعمال القتالية في تموز/يوليو-آب/أغسطس



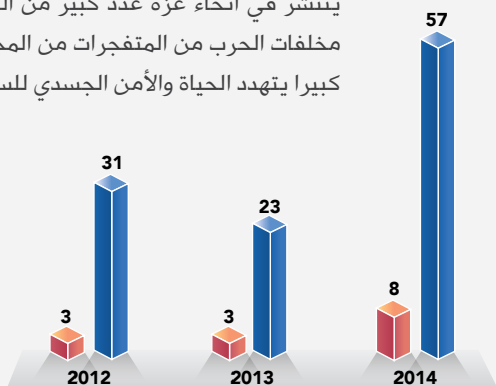
وخلال الأعمال القتالية في تموز/يوليو-آب/أغسطس، فقدت 142 عائلة فلسطينية ثلاثة أو أكثر من أفرادها في نفس الحادث بسبب هدم المباني السكنية التي أسفرت عن مقتل 742 شخصاً.

742
fatalities



مخلفات الحرب من المتفجرات

ينتشر في أنحاء غزة عدد كبير من الذخيرة غير المنفجرة، بما في ذلك، مخلفات الحرب من المتفجرات من المجموعات المسلحة، مما يشكل خطراً كبيراً يهدد الحياة والأمن الجسدي للسكان.



الإصابات القتلى

المسائلة

هنالك مشاغل خطيرة تتعلق بانعدام المسائلة ظهرت بسبب مجريات الأعمال القتالية في تموز/يوليو-آب/أغسطس في غزة. وأعلن المدعي العام الإسرائيلية حتى الآن فتح تحقيقات جنائية في 19 «حوادث استثنائية» متصلة بالأعمال القتالية منهم حالتان تم اغلاقهما حيث يتم تقييم ما يقرب من 126 شكوى بواسطة آلية تقييم لتقصي الحقائق. بالرغم من ذلك لم يتم في العملية العسكرية «الرصاصة المصبوب» (2008/09) إدانة أية جنود سوى ثلاثة، حيث كانت أطول فترة عقاب بالسجن بسبب سرقة بطاقة ائتمان. وفي عملية عمود السحاب (2012) لم يفتح أي تحقيق جنائي في أي من شكاوى انتهاكات القوات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي بالرغم من أن لجنتي تقصي حقائق شكلتا للتحقيق في حوادث خاصة. وعلى غرار عمليات التصعيد السابقة لا تتوفر معلومات تشير إلى أن السلطات الفلسطينية في غزة أجرت أي تحقيقات في المخالفات التي ارتكبتها المجموعات المسلحة الفلسطينية.

1. <http://www.mag.idf.il/163-7183-en/Patzar.aspx?pos=1>

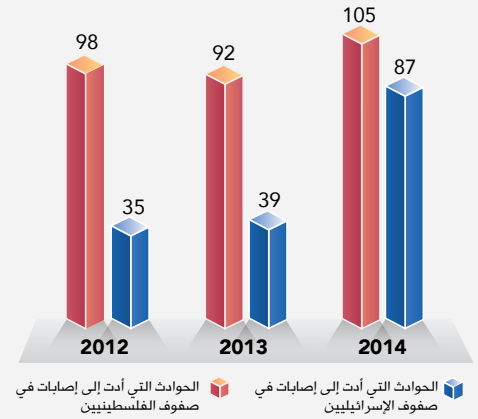
الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية

شهدت الضفة الغربية أعلى عدد من الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية منذ عام 2007 وأعلى عدد من الإصابات منذ عام 2005 عندما بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتوثيق هذه البيانات. وبلغت حوادث العنف ذروتها خلال النصف الثاني من العام في أعقاب اختطاف وقتل ثلاثة شبان إسرائيليين وعملية القتل الانتقامية لفتى فلسطيني من القدس الشرقية في يوليو/تموز؛ وخلال المظاهرات ضد الأعمال القتالية في قطاع غزة في تموز/يوليو - آب/أغسطس، والاشتباكات التي وقعت خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر بسبب التغييرات المحتملة للوضع القائم في حرم المسجد الأقصى. ومن بين القضايا التي تثير القلق الارتفاع الحاد في نسبة الخسائر البشرية في صفوف الأطفال على يد القوات الإسرائيلية حيث قتل 13 طفلاً مقارنة بمقتل أربعة في عام 2013، وهو أعلى عدد مسجل في الضفة الغربية منذ عام 2006. وارتفع كذلك عدد هجمات الفلسطينيين ضد المدنيين الإسرائيليين (معظمهم مستوطنون) والقوات الإسرائيلية في عام 2014 حيث ارتفعت الخسائر البشرية من في صفوف الإسرائيليين من أربعة إلى 12.

العنف الذي يمارسه المستوطنون ويتعرضون له

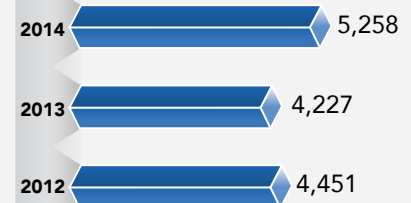
ارتفع في عام 2014 عدد حوادث عنف المستوطنين التي أدى إلى خسائر بشرية حيث ارتفع عدد الإصابات في صفوف الفلسطينيين بالرغم من أن عدد الحوادث التي أدت إلى إلحاق أضرار بالملكات/الأراضي انخفض. وارتفع بصورة ملحوظة عدد الهجمات التي ينفذها فلسطينيون وأدت إلى إصابات في صفوف الإسرائيليين.

عدد القتلى/الإصابات في الضفة الغربية



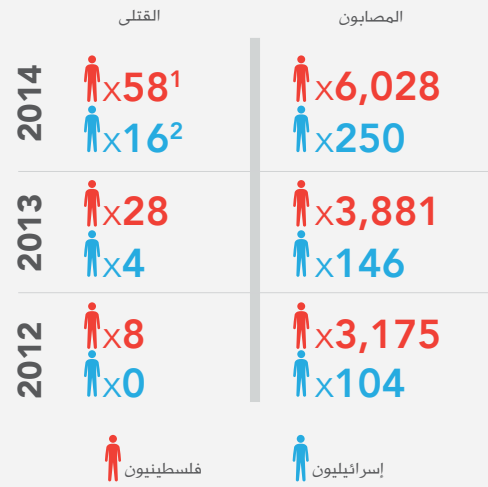
الاعتقالات في صفوف الفلسطينيين

ارتفع المتوسط الشهري لعدد المعتقلين الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية بسبب مخالفات أمنية مزعومة بنسبة 24 بالمائة في عام 2014³. وتشير البيانات المتصلة بالأطفال الفلسطينيين المعتقلين في السجون العسكرية إلى متوسط شهري بلغ 185 طفلاً كانوا معتقلين لدى الجيش الإسرائيلي في عام 2014، مقارنة بـ197 في عام 2013، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 6 بالمائة. وارتفع كذلك المتوسط الشهري لعدد المعتقلين الإداريين ارتفاعاً ملحوظاً إلى 327 معتقلاً مقارنة بـ132 في عام 2013 و245 في عام 2012. ولم يقبع خلال عام 2014 أي طفل دون سن 14 عاماً في السجون الإسرائيلية وهو اتجاه إيجابي بدأ في أواخر عام 2013.⁴



المسائلة

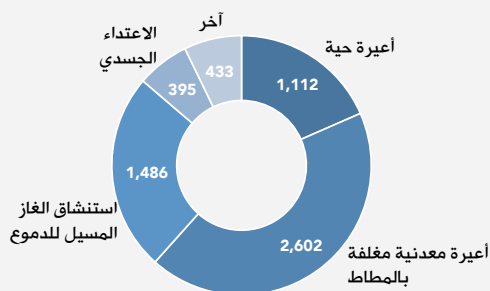
عدد القتلى/الإصابات في الضفة الغربية



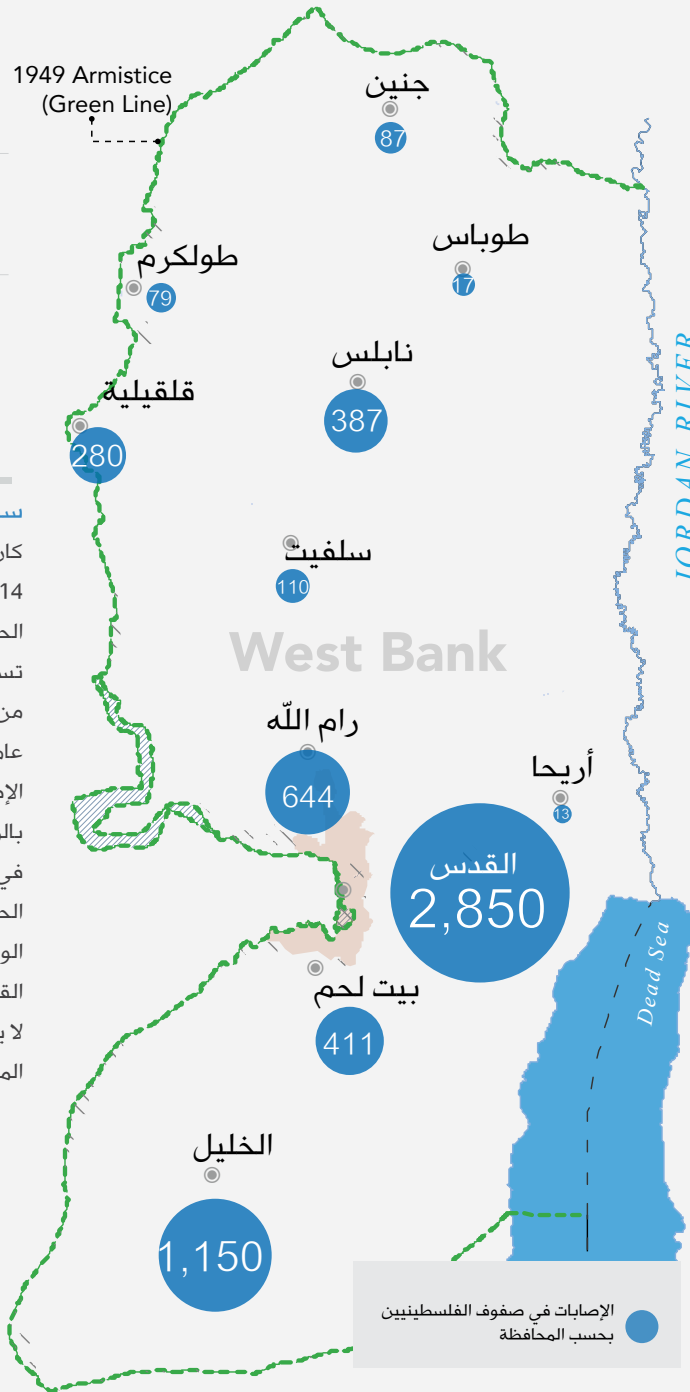
سبب الإصابات

كان من بين القضايا التي أثارها القلق بشكل خاص في عام 2014 الارتفاع الحاد في استخدام القوات الإسرائيلية للأعيرة الحية التي كانت سبباً في معظم حالات القتل تقريباً إلى جانب تسببها في إصابة 1,112 شخصاً أو ما يقرب من 18 بالمائة من الإصابات في صفوف الفلسطينيين مقارنة بـ4 بالمائة في عام 2013 و2 بالمائة في عام 2012. ونجم 43 بالمائة من الإصابات جراء الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط مقارنة بـ39 بالمائة في عام 2013. وبالرغم من ارتفاع وتيرة الاشتباكات في القدس الشرقية فلم تُسجل أي حالة قتل أو إصابة بالأعيرة الحية أو الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط في المناطق الواقعة في «جانب القدس» من الجدار. وتقع مسؤولية فرض القانون في هذه المناطق بيد الشرطة المدنية الإسرائيلية التي لا يُسمح لها باستخدام هذه الأنواع من الذخيرة لأغراض تفريق المتظاهرين خلافاً لشرطة حرس الحدود.

الإصابات في صفوف الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية و المستوطنين بحسب نوع السلاح في 2014



الإصابات في صفوف الفلسطينيين بحسب المحافظة



إن ارتفاع عدد الخسائر البشرية الفلسطينية والإصابات الخطيرة في الضفة الغربية يسلط الضوء على المشاغل القائمة منذ زمن طويل حول استخدام القوات الإسرائيلية المفرط للقوة وخصوصاً خلال السيطرة على المتظاهرين. وفتحت السلطات الإسرائيلية تحقيقات جنائية في حالات 32 فلسطينياً قتلوا هذا العام لم يؤد سوى تحقيق واحد منها إلى تقديم لائحة اتهام ضد المشتبه به، في حين لا تزال نتائج الحالات الأخرى معلقة.⁵ إن فشل السلطات الإسرائيلية في فرض سيادة القانون فيما يتعلق بعنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين بشكل كاف هو مصدر قلق منذ فترة طويلة، بالرغم من التدابير الخاصة التي طبقتها السلطات الإسرائيلية لعلاج هذا الفشل. ومنذ عام 2005 حتى آب/أغسطس 2014 فإن 7.4 بالمائة فقط من عينة من 970 تحقيقاً فتحتها الشرطة العسكرية الإسرائيلية وترصدها منظمة «يش دين» الإسرائيلية لحقوق الإنسان في القضايا المتصلة بهجمات المستوطنين ضد فلسطينيين أدت إلى تقديم لائحة اتهام.⁶

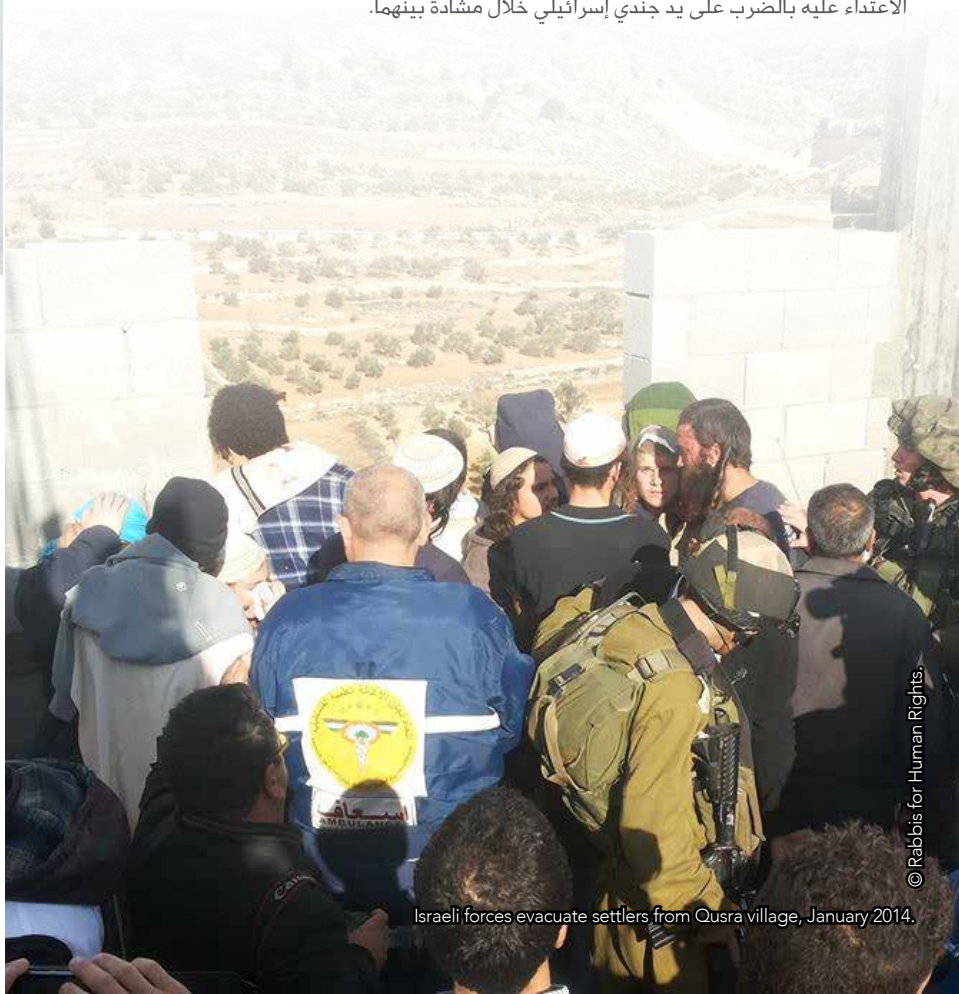
1. يشمل ثلاثة قتلى في القدس الغربية.
2. يشمل ستة قتلى في القدس الغربية و واحد في تل أبيب.
3. المصدر: خدمة السجون الإسرائيلية عبر منظمة بتسليم.
4. مصدر هذه المعلومات هو صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف).
5. زود المعلومات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بواسطة منظمة بتسليم غير الحكومية الإسرائيلية.
6. أنظر تقرير منظمة «يش دين» فرض القانون على المدنيين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة، تشرين الأول/أكتوبر 2014.

الضفة الغربية

- 11-17 آذار/مارس: اشتباكات اندلعت على مدار عدة أيام داخل البلدة القديمة في القدس وحولها بعد فرض السلطات الإسرائيلية قيودا عمرية على المصلين الفلسطينيين، وتكرار دخول المجموعات الإسرائيلية داخل حرم المسجد الأقصى.
- 19-22 آذار/مارس: في 19 آذار/مارس القوات الإسرائيلية تطلق النار وتقتل فتى فلسطينيا يبلغ من العمر 14 عاما في جنوب الخليل. وفي 22 آذار/مارس خلال عملية عسكرية في مخيم جنين للاجئين القوات الإسرائيلية تقتل ثلاثة فلسطينيين.
- 15 أيار/مايو: خلال مظاهرات نظمت لإحياء الذكرى الـ66 للكنيسة، القوات الإسرائيلية تقتل فتين فلسطينيين يبلغان من العمر 17 عاما بالأعيرة الحية عند حاجز بيتونيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر أذنت السلطات الإسرائيلية شرطيا من أفراد حرس الحدود بمقتل أحد الفتية.
- 13 حزيران/يونيو: اختطاف ثلاثة شبان إسرائيليين بالقرب من الخليل على يد من يُزعم أنهم أعضاء في حركة حماس مما أدى إلى إطلاق عملية عسكرية إسرائيلية واسعة النطاق في أنحاء الضفة الغربية.
- 30 حزيران/يونيو: العثور على جثث الشبان الإسرائيليين الثلاثة المختطفين بالقرب من الخليل.
- 2 تموز/يوليو: اندلاع اشتباكات عنيفة في أنحاء القدس الشرقية في أعقاب اختطاف وقتل فتى فلسطيني يبلغ من العمر 16 عاما من شعفاط فيما أُبلغ أنه انتقاما لمقتل الشبان الإسرائيليين الثلاثة.
- 4 آب/أغسطس: مقتل إسرائيلي وإصابة خمسة آخرين على يد فلسطيني هاجم حافلة باص إسرائيلية بجراقة في القدس الغربية.
- 25 آب/أغسطس: وفاة فتى فلسطيني يبلغ من العمر 14 عاما متأثرا بجراحه التي أصيب بها في 22 آب/أغسطس مما أوصل عدد القتلى في الضفة الغربية منذ بدء العمليات القتالية في قطاع غزة في 7 تموز/يوليو إلى 20 قتيلًا.
- 23 أيلول/سبتمبر: القوات الإسرائيلية تقتل فلسطينيين مشتبه بهما في عملية اختطاف وقتل الشبان الإسرائيليين الثلاثة.
- تشرين الأول/أكتوبر: اشتباكات بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين تندلع بصورة يومية تقريبا وتمتد إلى معظم أحياء القدس الشرقية احتجاجا على دخول مجموعات إسرائيلية إلى حرم المسجد الأقصى وفرض قيود على وصول الفلسطينيين إلى الحرم.
- تشرين الثاني/نوفمبر: الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية تستمر في شتى أنحاء محافظة القدس وتؤدي إلى إصابة ما يقرب من 80 فلسطيني. والاشتباكات تنخفض مع نهاية الشهر بعد عقد اجتماع ثلاثي بين الولايات المتحدة وإسرائيل والأردن أعلن خلاله خطة «لاستعادة الهدوء» في القدس.
- 18 تشرين الثاني/نوفمبر: شبان فلسطينيان يقتلان خمسة إسرائيليين من بينهم شرطي ويصيبون بجراح 12 آخرين في كنيس في القدس الغربية. ويتم قتل منفذي العملية في تبادل لإطلاق النار.
- 10 كانون الأول/ديسمبر: وفاة زياد أبو عين وزير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطيني خلال مناسبة زرع أشجار زيتون. وتعرض الوزير أبو عين للإصابة جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع وتم الاعتداء عليه بالضرب على يد جندي إسرائيلي خلال مشادة بينهما.

قطاع غزة

- 24-30 حزيران/يونيو: ما زال التوتر في قطاع غزة مرتفعا للأسبوع الثالث على التوالي حيث أطلقت المجموعات الفلسطينية المسلحة الصواريخ باتجاه جنوب إسرائيل وشنت القوات الجوية الإسرائيلية الغارات الجوية على غزة يوميا هذا الأسبوع.
- 27 و 29 حزيران/يونيو: القوات الجوية الإسرائيلية تقتل ثلاثة أعضاء في المجموعات المسلحة. منذ مطلع عام 2014 قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن خمسة من أعضاء المجموعات المسلحة في عمليات مماثلة.
- 7 تموز/يوليو: أطلق الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية كبيرة في قطاع غزة أعلن على إثرها كل من منسق الشؤون الإنسانية ومدير عمليات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) حالة الطوارئ ووضعوا آليات لتنسيق المساعدات الطارئة.
- 17 تموز/يوليو: الجيش الإسرائيلي يطلق عملية برية داخل قطاع غزة.
- 19-20 تموز/يوليو: توسيع العملية البرية في المناطق ذات الكثافة السكانية بما في ذلك حي الشجاعية مما أدى إلى مقتل 60 فلسطينيا و13 جنديا إسرائيليا.
- 20 تموز/يوليو: في أكثر الحوادث خطورة تضمنت حالات قتل متعددة في عائلة واحدة. دمرت طائرة إسرائيلية منزل توفيق أبو جامع في بني سهيلة. وانتشلت فرق الإنقاذ 25 جثة من بينهم 19 طفلا وخمس نساء ثلاثة منهن حوامل. وأبلغ أن أحد أعضاء المجموعات المسلحة كان في زيارة للمنزل عندما شنت الغارة.
- 23 تموز/يوليو: أفادت التقارير أن خزاعة تعرضت لقصف مدفعي كثيف طوال الليل وأبلغ أن ما لا يقل عن 25 شخصا قتلوا ودخلت القوات الإسرائيلية إلى القرية.
- 27 تموز/يوليو: حالة الطوارئ في غزة تدخل يومها العشرين، وعدد القتلى يتجاوز 1,000 قتيل.
- 1 آب/أغسطس: انتهت هدنة وقف إطلاق النار الإنسانية لمدة 72 التي دخلت حيز التنفيذ هذا الصباح بسرعة في أعقاب مقتل جنديين وأسر آخر في رفح.
- 5 آب/أغسطس: دخول هدنة لمدة 72 ساعة حيز التنفيذ اليوم. وأبلغ أن القوات الإسرائيلية أكملت انسحابها وانتشرت على طول السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل.
- 8 آب/أغسطس: انتهاء الهدنة واستئناف الأعمال القتالية.
- 20 آب/أغسطس: سلسلة من مفاوضات وقف إطلاق النار امتدت على مدار تسعة أيام انتهت بالأمس. واستمرت الأعمال القتالية التي أدت إلى مزيد من حالات القتل في صفوف الفلسطينيين ووصول عدد القتلى إلى 1,999.
- 22 آب/أغسطس: 21 من المدانين بالتخابر مع إسرائيل قتلوا منذ 5 آب/أغسطس على يد مجموعات فلسطينية مسلحة.
- 26 آب/أغسطس: دخول وقف إطلاق النار بوساطة الحكومة المصرية الذي وافقت عليه المجموعات الفلسطينية المسلحة والسلطة الفلسطينية وإسرائيل.



Israeli forces evacuate settlers from Qusra village, January 2014.



Ash Shuja'iyyeh area, Gaza City, February 2015

التهجير القسري

نظرة عامة - الأرض الفلسطينية المحتلة

استمر التهجير القسري للفلسطينيين في عام 2014 في قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية. وينجم التهجير القسري في الغالب عن تصعيد الأعمال القتالية بين إسرائيل والمجموعات الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، وعن مجموعة من السياسات والممارسات المتصلة بالاحتلال المتواصل في الضفة الغربية وخصوصاً في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، حيث تستمر السلطات في توسيع المستوطنات، بما يخالف القانون الدولي، على حساب احتياجات المجتمعات الفلسطينية من السكن وكسب الرزق والتنمية.



IDPs in their way to a shelter, Ash Shujaiyeh area, Gaza City, August 2014

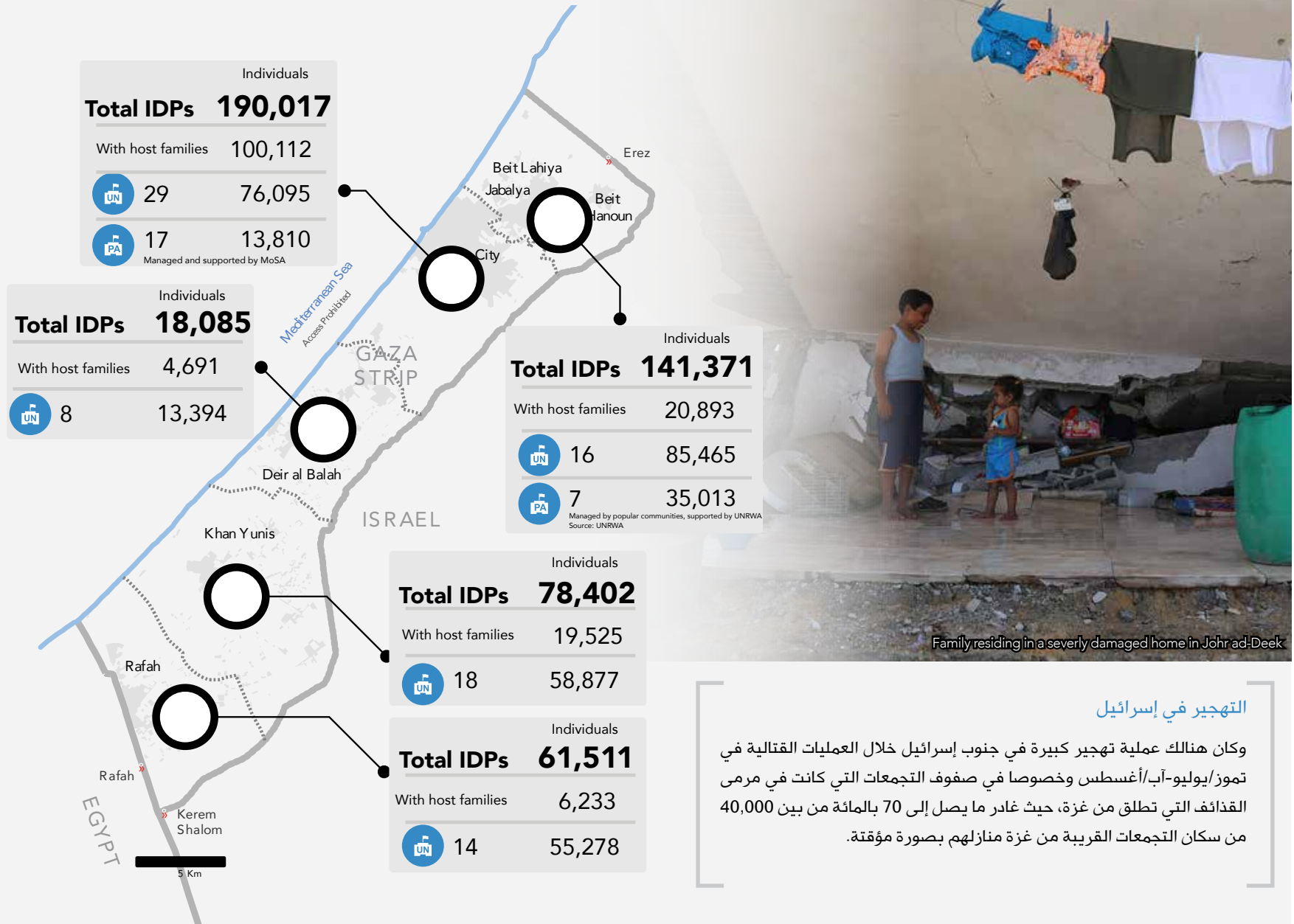
التوصيات

- يجب على جميع الأطراف خلال الأعمال القتالية ضمان حماية منازل المدنيين والبنية التحتية المدنية:
 - يجب على إسرائيل أن تمتنع عن شن الهجمات إذا ما كان من المتوقع أن تؤدي هذه الهجمات إلى ضرر كبير بمنازل المدنيين وبنيتهم التحتية
 - يجب على المجموعات الفلسطينية المسلحة الامتناع عن تنفيذ الهجمات ضد المناطق السكنية في إسرائيل، والامتناع قدر الإمكان عن وضع الأهداف العسكرية في المناطق المأهولة بالسكان ونقل المدنيين والممتلكات المدنية من المناطق الواقعة بالقرب من الأهداف العسكرية؛
- وفي الضفة الغربية يجب على إسرائيل أن تتخذ مجموعة من التدابير الضرورية لإنهاء التهجير القسري للفلسطينيين، بما في ذلك:
 - وقف عمليات هدم منازل الفلسطينيين وغيرها من المباني؛
 - إعادة تخصيص أراضي الدولة بما في ذلك الأراضي التي أعلن عنها مناطق إطلاق نار في الضفة الغربية لاستخدام الفلسطينيين ولأغراض التنمية الفلسطينية؛
 - إصلاح سياسة التخطيط الحالية لضمان وجود إطار قانوني ودستوري لتلبية احتياجات السكان الفلسطينيين من النمو والتنمية بصورة سريعة ومنصفة وغير متحيزة،
 - وقف الاستيلاء على الأراضي والموارد الفلسطينية الخاصة ووقف استخدام سياسة المصادرة والاستيلاء على الأراضي وتخصيص أراضي الدولة لإقامة المستوطنات وتوسيعها؛
 - ضمان حصول الفلسطينيين على وضع قانوني آمن يمكنهم من السكن بدون قيود عشوائية في أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة؛
 - السماح للعائلات التي تم تهجيرها بالعودة إلى منازلها، وأن تُمنح الحق في الوصول إلى وسائل فعالة لعلاج الضرر الذي عانت منه كدمير الأراضي وهدم المنازل والممتلكات.
 - إبطال مفعول الخطة الحالية التي تهدف إلى ترحيل التجمعات البدوية في وسط الضفة الغربية من أماكن سكنهم الحالية.

قطاع غزة

شهد قطاع غزة في عام 2014 أعلى عدد من المهجرين داخليا منذ عام 1967 نتيجة العمليات القتالية في تموز/يوليو-أب/أغسطس. وبناء على العمليات القتالية السابقة، توقعت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) أن توفر المأوى لما أقصاه 50,000 مهجر داخليا في مؤسساتها ولكن العدد كان أعلى بستة أمثال ذلك. وتعرض ما يقرب من 500,000 شخص أو 28 بالمائة من مجمل السكان إلى التهجير داخليا أثناء ذروة العمليات القتالية في مدارس وكالة الأونروا والملاجئ الحكومية وغير الرسمية ولدى عائلات مستضيفة. وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر مازال ما يقدر بحوالي 100,000 شخص مهجرين في أنحاء قطاع غزة بعضهم ما زال يعيش في منازل مستأجرة أو في مراكز الإسكان الجماعية أو لدى عائلات مستضيفة في حين يواجه آخرون الشتاء في المنازل الجاهزة وخيام مجهزة لفصل الشتاء ومسكن مؤقتة أو في منازلهم المتضررة بصورة جسيمة أثناء انتظارهم إعادة بناء حياتهم.

عدد المهجرين داخليا قبل وقف إطلاق النار حتى ٢٦ اب



Family residing in a severely damaged home in Johr ad-Deek

التهجير في إسرائيل

وكان هنالك عملية تهجير كبيرة في جنوب إسرائيل خلال العمليات القتالية في تموز/يوليو-أب/أغسطس وخصوصا في صفوف التجمعات التي كانت في مرمى القذائف التي تطلق من غزة، حيث غادر ما يصل إلى 70 بالمائة من بين 40,000 من سكان التجمعات القريبة من غزة منازلهم بصورة مؤقتة.

ما يزال عدد المهجرين يزيد عن 100,000

في أعقاب وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه في 26 آب/أغسطس عاد معظم المهجرين داخليا إلى منازلهم غير أن احتياجات السكن ما زالت هائلة. هنالك ما يصل إلى 18,000 عائلة لا توجد لديها منازل تعود إليها وهم بحاجة إلى حلول متوسطة وطويلة الأمد. وتقدر مجموعة المأوى أن ما يزيد عن 100,000 وحدة سكنية يجب أن تبنى لتلبية احتياجات غزة من السكن بما في ذلك إعادة بناء المنازل المهتمة أو التي تعرضت لأضرار جسيمة وتلبية الاحتياجات المتصلة بالنمو السكاني.

غزة: المنازل المهتمة/المتضررة بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية

عمليات عسكرية	مهدمة بالكامل (وحدات سكنية)	أضرار جسيمة/بالغة (وحدات سكنية)	أضرار جزئية/طفيفة (وحدات سكنية)
2014 ¹	12,410	13,171	130,975
2012 ²	184	198	10,000
2008/09 ³	3,425	2,843	54,800

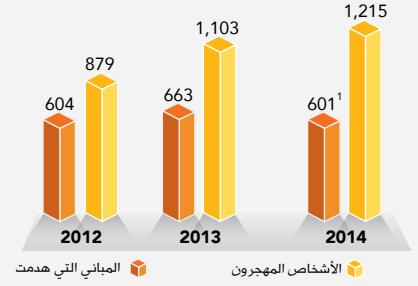


Makeshift shelter in eastern Gaza City, January 2015.

١. ورقة حقائق مجموعة المأوى <http://www.shelterpalestine.org/Upload/Doc/d79e33fc-fd4d-4bc8-859d-920580a7ee3b.pdf>
 ٢. مجموعة المأوى في غزة، ورقة حقائق حول المناصرة في مجال المسكن، 5 آذار/مارس 2013 <http://www.sheltergaza.org/main.jsp?page= Facts/20Sheet>
 ٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعد عام، تقييم احتياجات الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، ص 49. <http://www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/other/gazaoneyear.pdf>

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية

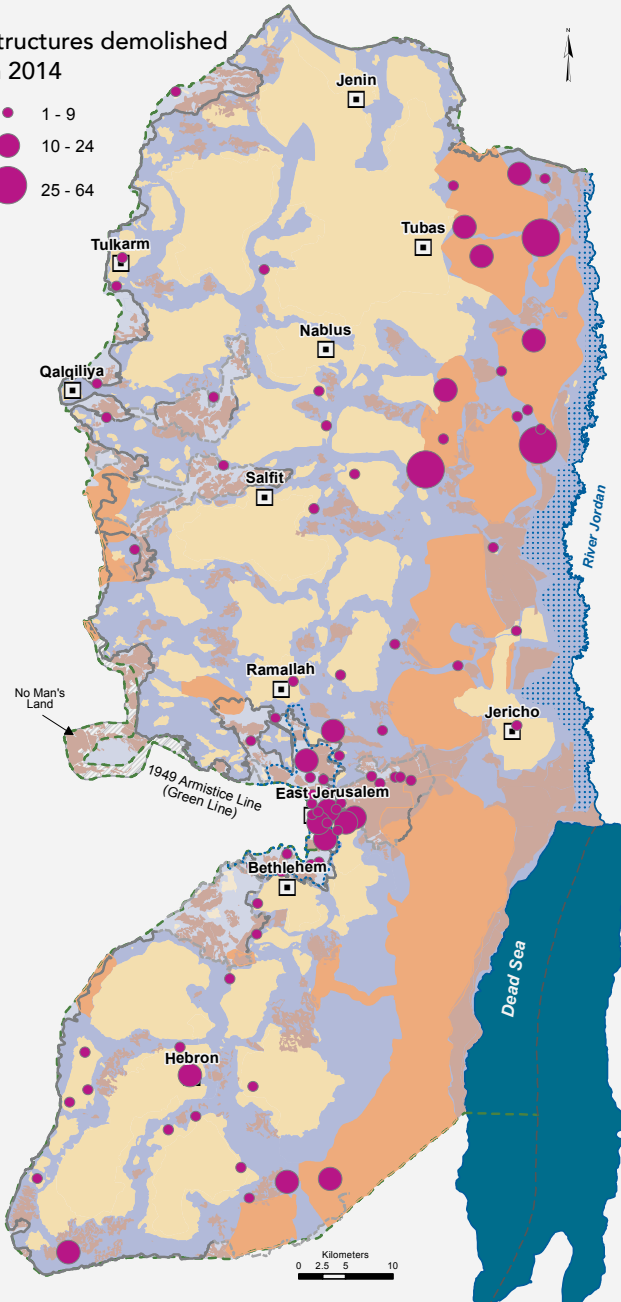
ينجم التهجير القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية، عن عوامل متعددة من بينها السياسات المتصلة بالاحتلال، بما في ذلك هدم المنازل والممتلكات بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء، وسياسة التخطيط وتقسيم الأراضي التمييزية المطبقة في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، وعمليات الطرد، وانعدام وضع الإقامة الآمن، والقيود المفروضة على الوصول، وعنف المستوطنين، أو أي مجموعة من هذه العوامل. وإجمالاً، يعتبر عدد الأشخاص المهجرين في عام 2014 نتيجة عمليات الهدم أعلى عدد مسجل في عام واحد منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتوثيق هذا المؤشر في عام 2008.



المنطقة (ج)

بالرغم من انخفاض عدد المباني التي هدمت في المنطقة (ج) في عام 2014 إلا أن عدد المهجرين ارتفع بنسبة 20 بالمائة بسبب زيادة عدد المباني السكنية التي هُدمت. وتمثل المنطقة (ج) ما يزيد عن 60 بالمائة من مساحة الضفة الغربية حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على البناء والتخطيط وحيث هنالك أقل من 1 بالمائة من الأراضي مخططة للتنمية الفلسطينية. وتفيد معلومات قدمتها الإدارة المدنية الإسرائيلية بأن السلطات الإسرائيلية أصدرت خلال عام 2014؛ 911 أمر هدم ضد مبان فلسطينية في المنطقة (ج) بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء (أمر واحد قد يستهدف أكثر من مبنى واحد). ولم يتم تنفيذ سوى 4 بالمائة (36) في حين أن عمليات الهدم الأخرى نفذت بناء على أوامر هدم من سنوات سابقة.

Structures demolished in 2014

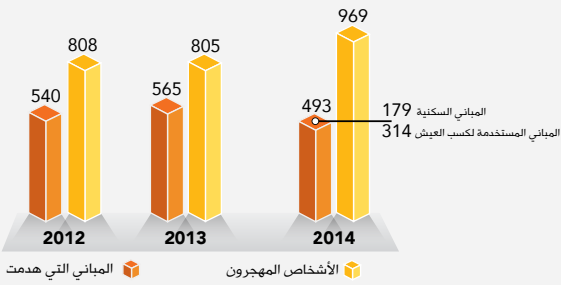


يعيش ما يزيد عن 7,500 فلسطيني من البدو والرعاة في 46 تجمعاً تقع في وسط الضفة الغربية ويتهددها خطر الترحيل القسري بسبب مخطط «نقل» أعدته الحكومة الإسرائيلية. والأفراد المستهدفون أغلبهم لاجئون ويعارضون مخطط الترحيل. وفي آب/أغسطس 2014 أودعت الإدارة المدنية مخططات هيكلية لبناء بلدة جديدة بالقرب من أريحا لترحيل بعض هذه التجمعات إليها. وفي عام 2014 هدمت الإدارة المدنية وفككت وصادرت ما يقرب من 70 مبنى سكنياً ومبنى لكسب العيش في ما لا يقل عن عشرة من هذه التجمعات.



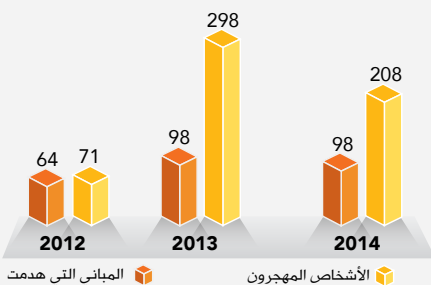
مناطق إطلاق النار: تبلغ مساحة «مناطق إطلاق النار» ما يقرب من 18 بالمائة من الضفة الغربية.

إن السكن داخل هذه المناطق ووصول الفلسطينيين إليها محظور بأمر عسكري. ويقع 38 تجمعاً بدوياً ورعياً يبلغ عدد سكانها 6,200 فلسطينياً ضمن «مناطق إطلاق النار» ويتهددها خطر التهجير. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام 2014؛ 31 تدرية عسكرياً في هذه المناطق أدت إلى طرد 1,277 شخصاً، من بينهم 439 طفلاً معظمهم في شمال غور الأردن لفترات وصلت إلى 48 ساعة (غير مشمولة في أرقام التهجير أعلاه).



القدس الشرقية

يتعرض سكان القدس الشرقية لخطر التهجير القسري بسبب هدم المنازل، وعدم القدرة على البناء، والطرده بالقوة والاستيلاء على الممتلكات على يد المجموعات الاستيطانية وانعدام وضع الإقامة الآمن.



عمليات الهدم العقابية

استأنفت إسرائيل في منتصف عام 2014 سياسة هدم المنازل العقابية وذلك بعد وقف كامل تقريباً خلال السنوات التسعة الماضية. ويستهدف هذا الإجراء منازل عائلات منفذي العمليات أو من يُزعم أنهم نفذوا عمليات خطيرة ضد المدنيين الإسرائيليين أو قوات الأمن والتي ارتفعت خلال الأشهر الأخيرة. وهدمت أربعة منازل وأغلق منزل آخر في عام 2014 مما أدى إلى تهجير 27 شخصاً على الأقل. وتؤثر عمليات الهدم العقابية على جميع أفراد العائلة وتمثل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي المخالف للمادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة.

قطاع غزة

- 13 تموز/يوليو: اليوم السابع منذ حالة الطوارئ في غزة يشهد موجة من النزوح الجماعي، حيث ترك عشرات آلاف الفلسطينيين منازلهم في شمال غزة بعد تحذيرات الجيش الإسرائيلي.
- 18 تموز/يوليو: مع بدء العملية البرية أعلن الجيش الإسرائيلي أن المنطقة «المحظورة» على طول السياج مع قطاع غزة توسعت من 300 متر إلى ثلاثة كيلومترات من السياج.
- 19 تموز/يوليو: تجاوز عدد المهجرين الذين تُؤويهم وكالة الأونروا 50,000 وهو عدد مساو لنزوة أعداد المهجرين في منشآت وكالة الأمم المتحدة خلال عملية الرصاص المصبوب في 2008/2009.
- 21 تموز/يوليو: وكالة الأونروا تُؤوي ما يزيد عن 100,000 مهجر داخليا في 69 مدرسة تستخدم كملاجئ طارئة.
- 24 تموز/يوليو: وكالة الأونروا تُؤوي ما يقرب من 149,000 مهجر داخليا في 84 مدرسة.
- 30 تموز/يوليو: وكالة الأونروا تُؤوي ما يقرب من 220,000 مهجر داخليا في 86 مأوى.
- 2 آب/أغسطس: مع انهيار اتفاق وقف إطلاق النار هرب آلاف السكان من شرق محافظة رفح إلى الغرب. وقدر عدد المهجرين داخليا بحوالي 475,000؛ أي رُبُع سكان قطاع غزة.
- 6 آب/أغسطس: أثناء سريان مفعول وقف إطلاق النار، غادر المهجرون داخليا من الملاجئ وبيوت العائلات المستضيفة.
- 10 آب/أغسطس: منذ استئناف الأعمال القتالية ارتفع عدد المهجرين داخليا حيث وصل عدد المهجرين داخليا لدى مراكز الإيواء الطارئة أو العائلات المستضيفة 425,000 شخص.
- 11 آب/أغسطس: مع دخول وقف إطلاق النار الجديد حيز التنفيذ انخفض عدد المهجرين داخليا في مراكز الإيواء الطارئة إلى 209,172 شخصا.
- 15 آب/أغسطس: ارتفع عدد المهجرين داخليا من جديد حيث يلجأ 218,367 الآن في 87 مدرسة تابعة لوكالة الأونروا بعد أن اكتشفت العائلات أن منازلها أصبحت غير قابلة للعيش بسبب نقص المياه والكهرباء والطعام والتي توفرها مراكز الإيواء الطارئة.
- 20 آب/أغسطس: منذ استئناف الأعمال القتالية ارتفع عدد المهجرين داخليا إلى أكثر من 400,000 شخص.
- 23 آب/أغسطس: عدد قياسي من المهجرين داخليا (292,959) يمكثون الآن في 85 مدرسة تابعة لوكالة الأونروا.
- 25 آب/أغسطس: ارتفع عدد المهجرين داخليا إلى 475,000. والجيش الإسرائيلي يكتف إرسال الرسائل عبر المناشير والاتصالات الهاتفية والرسائل النصية لتحذير السكان من أجل البقاء بعيدا عن «الإرهابيين والبنى التحتية الإرهابية».
- 27 آب/أغسطس: عند الإعلان عن وقف إطلاق النار المفتوح انخفض بصورة كبيرة عدد المهجرين داخليا حيث انخفض العدد في مراكز الإيواء التي قدمتها وكالة الأونروا من 289,000 إلى 53,000.
- 24-27 تشرين الثاني/نوفمبر: أمطار غزيرة تؤدي إلى فيضانات في أنحاء قطاع غزة مما أدى إلى تهجير عدد من الأشخاص بصورة مؤقتة من بينهم 350 شخصا مكثوا في مراكز الإيواء الجماعية التابعة لوكالة الأونروا.

الضفة الغربية

- 31 كانون الثاني/يناير: بعد هدم ما يزيد عن 100 مبنى فلسطيني في المنطقة (ج) والقدس الشرقية هذا الشهر، أعرب منسق الشؤون الإنسانية عن قلقه إزاء عمليات الهدم هذه وإعاقة المساعدات للمهجرين ودعا إلى وقف الهدم. وفي 28 آذار/مارس، أكد منسق الشؤون الإنسانية من جديد دعوته إلى وقف فوري لأعمال الهدم.
- نيسان/أبريل: على الرغم من تراجع أعداد المهجرين و المباني التي هدمت في الشهرين السابقين، إلا أنها عادت لترتفع بشكل حاد في المنطقة (ج) مرة أخرى في نيسان/أبريل، حيث وقعت معظم عمليات الهدم في المنطقة (ج).
- 10 نيسان/أبريل: السلطات الإسرائيلية تصادر خمس خيم في تجمع الجعونة البدوي في غور الأردن، وتشرد ثلاث عائلات. وكانت الخيام قد أقيمت استجابة لعملية هدم نفذت الأسبوع السابق.
- 20 - 26 أيار/مايو: هدم 36 مبنى في بلدة الجفتلك في غور الأردن. وهذه هي المرة الخامسة التي يعاني فيها السكان من أعمال الهدم في عام 2014، التي أدت إجمالا إلى هدم 50 مبنى وتهجير 95 شخصا.
- 26 - 28 أيار/مايو: إجبار جميع سكان حمصة البقيعة البدوي في شمال غور الأردن البالغ عددهم 62 شخصا على إخلاء بيوتهم مرتين هذا الأسبوع بسبب تدريبات عسكرية إسرائيلية. وجرى تهجير سكان هذا التجمع بشكل مؤقت في 14 مناسبة منفصلة منذ عام 2012.
- 2 تموز/يوليو: السلطات الإسرائيلية تستأنف ممارسة الهدم العقابي الذي انقطع إلى حد كبير منذ عام 2005. وجرى تدمير جزء من منزل بالمتفجرات في بلدة إننا (الخليل) مملوك لعائلة فلسطيني يشتبه في قتله شرطي إسرائيلي في نيسان/أبريل.
- 12 - 18 آب/أغسطس: الجيش الإسرائيلي يهدم منزلين ويغلق منزل ثالث كإجراء عقابي لثلاثة فلسطينيين من الخليل، يشتبه بأنهم خطفوا ثم قتلوا ثلاثة شبان إسرائيليين في حزيران/يونيو.
- 25 آب/أغسطس: الإدارة المدنية الإسرائيلية تنشر خرائط هيكلية لإقامة بلدة جديدة في النويمة في محافظة أريحا لاستيعاب نقل تجمعات للبدو والرعاة من أماكن إقامتهم الحالية.
- تشرين الأول/أكتوبر: وفقا لتقارير إعلامية، أصدر رئيس بلدية القدس تعليمات مؤخرًا لموظفي البلدية بتعزيز إجراءات «فرض» القانون ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية، بما في ذلك هدم المنازل والمباني التي أقيمت بدون تراخيص. والهدف هو الضغط على السكان الفلسطينيين للتحرك ضد المتظاهرين الشبان.
- 11 - 17 تشرين الثاني/نوفمبر: السلطات الإسرائيلية تسلّم أوامر هدم وإغلاق عقابية، منها أوامر تستهدف منزل فلسطيني هاجم حافلة في القدس الغربية وقتل إسرائيلي.
- 19 تشرين الثاني/نوفمبر: السلطات الإسرائيلية تهدم في القدس الشرقية تهدم بيت الفلسطيني الذي هاجم محطة القطار الخفيف في القدس الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر وقتل إسرائيليين اثنين.



القيود على التنقل والوصول

نظرة عامة - الأرض الفلسطينية المحتلة

تقيد إسرائيل تنقل الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال مزيج من العقبات المادية التي تشمل الجدار و الحواجز والقيود البيروقراطية مثل شروط الحصول على ترخيص وتصنيف مناطق باعتبارها مناطق مقيد الوصول إليها أو مغلقة. ويؤثر هذا النظام المتعدد المستويات على تدفق الأشخاص والسلع بين قطاع غزة والعالم الخارجي، بما في ذلك الضفة الغربية؛ وإلى مناطق زراعية ومناطق صيد داخل قطاع غزة؛ وداخل الضفة الغربية، وخصوصاً إلى القدس الشرقية وإلى المناطق التي يعزلها الجدار و"مناطق إطلاق النار" والمنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل (البلدة القديمة) والأراضي حول المستوطنات الإسرائيلية أو داخلها. وهذه القيود، معاً، تعيق الوصول إلى الخدمات والموارد وتعطل الحياة العائلية والاجتماعية، وتقوض سبل العيش وتؤدي إلى تفاقم تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة.



The Barrier in Abu Dis

التوصيات

يجب أن يكون المدنيون الفلسطينيون قادرين على التنقل بحرية وأمان إلى الأرض الفلسطينية المحتلة ومنها وداخلها، وألا يخضعوا إلا للقيود التي تلبى المخاوف الأمنية الإسرائيلية المشروعة مع الالتزام بالقانون الدولي. والإجراءات التالية ستؤدي إلى تحسن فوري في الوضع الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة: في قطاع غزة:

- يجب على إسرائيل أن تنهي الحصار بشكل كامل، وأن تخضع فقط للقيود التي يتيحها القانون الدولي. وإذا اقتضت الضرورة، فإن القيود المفروضة على الوصول يجب أن تعالج تهديداً محدداً وبشكل متناسب وذات طابع مؤقت. ويجب توسيع القدرة على الوصول إلى البحر إلى حدود 20 ميلاً بحرياً من ساحل غزة، حسبما تم الاتفاق عليه في اتفاقيات أوسلو ويجب منح المزارعين وصولاً آمناً إلى أراضيهم وممتلكاتهم القريبة من السياج مع إسرائيل وأن يخضع ذلك لترتيبات أمنية محددة.
- يجب على السلطات المصرية أن تستأنف تشغيل معبر رفح إلى المستوى ذاته الذي كان قائماً في كانون الثاني/يناير 2013 وتسهيل دخول شحنات الإغاثة إلى غزة دون تأخير.

ويجب على السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية:

- إنهاء القيود المادية والإدارية المفروضة على حرية التنقل عدا الضرورية لأغراض أمنية مشروعة. وهذه تشمل القيود على حرية الوصول إلى القدس الشرقية والمناطق التي يعزلها الجدار و«مناطق إطلاق النار» والمنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل والأراضي حول المستوطنات الإسرائيلية أو داخلها.
- الامتثال للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص الجدار في الضفة الغربية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المترتب على هذا الرأي.

قطاع غزة:

يقتصر الوصول من غزة، التي تتحكم إسرائيل ومصر في حدودها البرية والتي لا تسيطر على مجالها الجوي أو مياهها الإقليمية، إلى العالم الخارجي على ثلاثة معابر برية تتحكم فيها إسرائيل (إيريز وكيرم شالوم) ومصر (رفح). القيود التي تفرضها إسرائيل على التجارة الخارجية، بما في ذلك التجارة مع الضفة الغربية، وعلى الوصول إلى الأراضي الزراعية وعلى المياه للصيد، لا تشجع الاستثمار وتبقي على المستويات المرتفعة للبطالة وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المساعدات. ولا تزال الغالبية العظمى من الأنفاق تحت الحدود مع مصر عاطلة عن العمل في عام 2014.

المناطق المقيد الوصول إليها: البحر

تمنع القوات البحرية الإسرائيلية، استناداً إلى مخاوف أمنية، الصيادين من الوصول لمسافة أبعد من ستة أميال بحرية من شاطئ غزة - وهي أقل من ثلث العشرين ميلاً بحرياً المخصصة بموجب اتفاقيات أوسلو - مما يقوض سبل عيش الصيادين بشدة. وتفرض القوات البحرية الإسرائيلية القيود باستخدام الذخيرة الحية والاعتقال/ ومصادرة معدات الصيد. واعتقلت القوات البحرية الإسرائيلية 59 صياداً في البحر وصارت 27 قارب صيد في عام 2014.

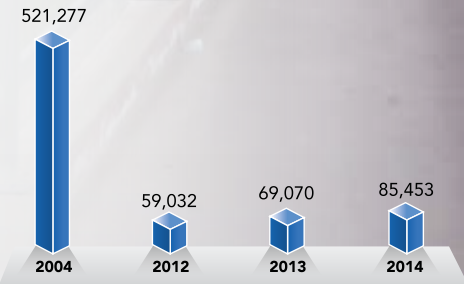
الإصابات بين الصيادين



معبر إيريز

ارتفع عدد الفلسطينيين الذين تسمح لهم إسرائيل بالمرور من معبر إيريز بنسبة 24 بالمائة في عام 2014 مقارنة بعام 2013، نظراً لتخفيف القيود الذي طبقته في أعقاب الأعمال القتالية في تموز/يوليو-أب/أغسطس. وبالرغم من هذه التسهيلات، فإن عدد الفلسطينيين الذين سمح لهم بالمرور من معبر إيريز في عام 2014، كان حوالي 16 بالمائة فقط من العدد قبل الانتفاضة الثانية في عام 2000.

عدد الفلسطينيين الذين يمرّون عبر معبر إيريز سنوياً



Corridor leading from the Erez Crossing to a Palestinian checkpoint within Gaza. © OCHA

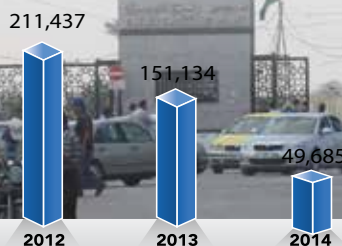
المناطق المقيد الوصول إليها: على البر

تحسن وصول الفلسطينيين إلى المناطق الواقعة في جوار السياج منذ وقف إطلاق النار في آب/أغسطس 2014. وتشير الملاحظات الميدانية إلى أنه يتعذر الوصول إلى حد كبير إلى المناطق الواقعة في حدود 100 متر من السياج، مقارنة بتعذر الوصول إلى المناطق الواقعة في حدود 300 متر التي كان يتعذر الوصول إليها في السابق. والوصول إلى مناطق تبعد عدة مئات الأمتار عن هذه المسافة محفوف بالمخاطر. وقتل خمسة أشخاص وأصيب 131 آخرون في المناطق المقيد الوصول إليها على الأرض في عام 2014 (لا يشمل فترة الأعمال القتالية في تموز/يوليو-أب/أغسطس)، مقارنة بتسعة قتلى و68 مصاباً في عام 2013 و35 قتيلاً و206 مصابين في عام 2012.

معبر رفح

أصبح معبر رفح الحدودي، بسبب القيود المفروضة منذ فترة طويلة على معبر إيريز، نقطة الوصول الأساسية للفلسطينيين في غزة إلى العالم الخارجي. وقلصت القيود التي فرضتها مصر في تموز/يوليو 2013 القدرة على الوصول بشدة، مع تراجع عدد المغادرين للقطاع بنسبة 29 بالمائة بين عامي 2012 و2013 وبنسبة 36 بالمائة في عام 2014، عندما أغلق معبر رفح لمدة 207 أيام، أو بنسبة 57 بالمائة من العام. وبنهاية العام كان هناك حوالي 17,000 شخص مسجلين، من بينهم مرضى، في انتظار مغادرة غزة.

خروج الفلسطينيين من غزة عبر معبر رفح



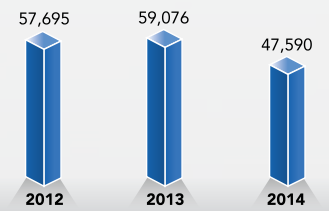
Rafah Crossing. © OCHA

معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم):

فرضت إسرائيل قيوداً من حزيران/يونيو 2007، استناداً إلى مخاوف أمنية، على مرور البضائع إلى قطاع غزة، وخصوصاً مواد البناء. وشهد معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) انخفاضاً قدره 19 بالمائة في الواردات في عام 2014 مقارنة بعام 2013، رغم أن مواد البناء المطلوبة لإصلاح الأضرار الهائلة المرتبطة بالحرب تدرج الآن في إطار آلية إعمار غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر. (أنظر قسم الحيز الإنساني).

وحظرت إسرائيل أيضاً الصادرات من غزة إلى إسرائيل وفرضت قيوداً مشددة على التحويلات إلى الضفة الغربية. وخرجت 136 حمولة شاحنة من المنتجات الزراعية من قطاع غزة إلى الأسواق الدولية في عام 2014، مقابل 5,774 حمولة شاحنة إلى إسرائيل والضفة الغربية والعالم الخارجي في عام 2007. وسمحت إسرائيل في عام 2014، ولأول مرة منذ عام 2007، بنقل بضائع تجارية من غزة إلى الضفة الغربية، بلغ عددها 92 حمولة شاحنة.

الواردات إلى غزة (حمولة شاحنة):



الصادرات/التحويلات من غزة



Kerem Shalom Crossing. © OCHA

الضفة الغربية، ومن ضمنها القدس الشرقية:

خففت السلطات الإسرائيلية، في السنوات القليلة الماضية، بعض القيود المفروضة منذ فترة طويلة، مما يؤدي إلى تحسين القدرة على الوصول إلى مراكز حضرية رئيسية. ومع هذا، لا يزال تنقل الفلسطينيين في أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك إلى القدس الشرقية، مقيداً بنظام معقد من الإجراءات المادية والإدارية - الجدار والحواجز ومتاريس الطرق ونظام التصاريح - مما يقوض سبل العيش والقدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية، وكذلك قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم المساعدات.



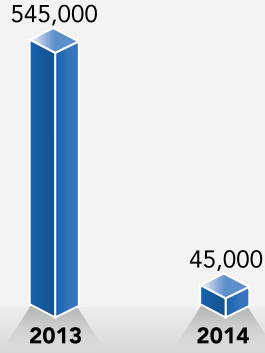
Friday prayer in a street of Wadi Al Joz (East Jerusalem) due to the age restrictions on access to the Al Aqsa Mosque, 26 September 2014.

القدس الشرقية

لا تزال شروط الحصول على تصاريح والجدار يقيدان قدرة الفلسطينيين من غير ساكني القدس على الوصول إلى القدس الشرقية. ويحدث قدر من التخفيف للقيود خلال شهر رمضان، رغم أن الأعداد تراجعت بدرجة كبيرة هذا العام، بينما لا يزال محظوراً على سكان غزة الوصول إلى القدس.

وصول الفلسطينيين إلى

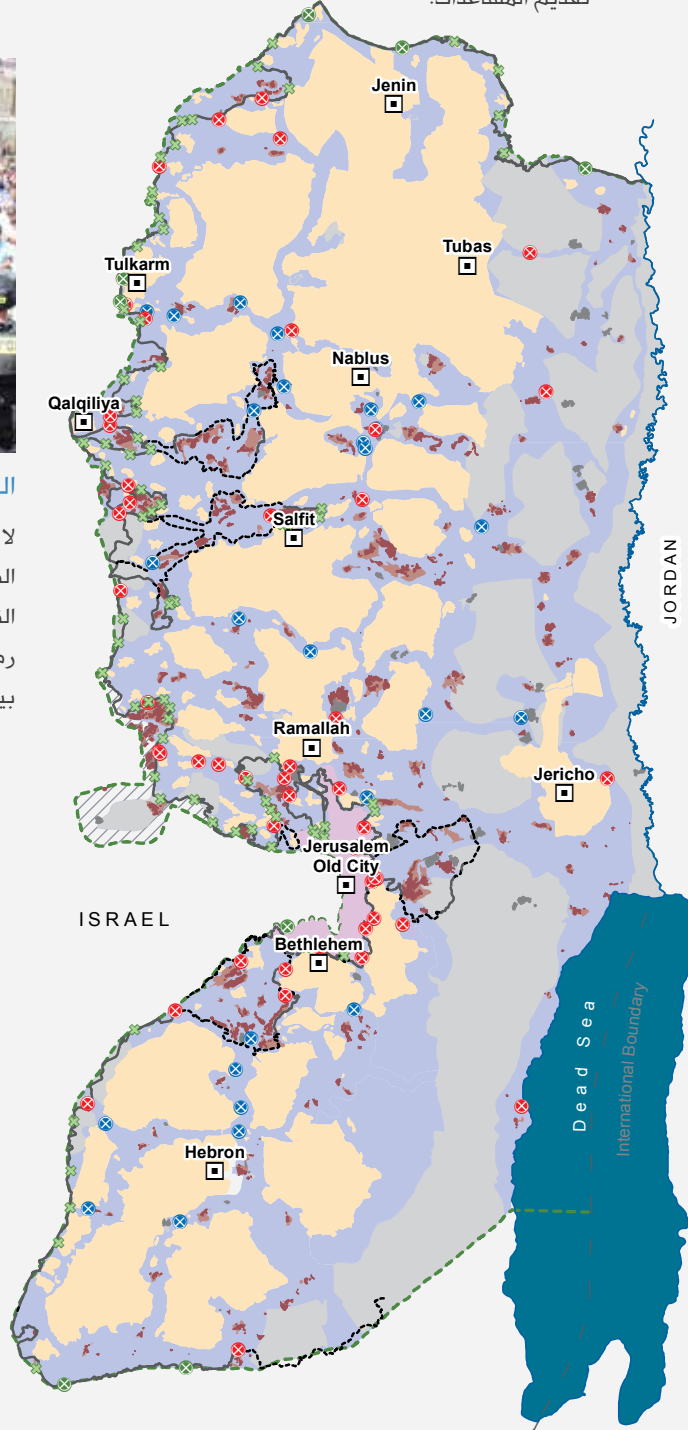
القدس الشرقية خلال شهر رمضان



وفرضت السلطات الإسرائيلية، خلال عام 2014، قيوداً على وصول الفلسطينيين، بما في ذلك الفلسطينيين حاملي بطاقات إقامة القدس الشرقية على الوصول إلى المسجد الأقصى، بالتزامن مع ارتفاع في عدد حالات دخول المستوطنين وجماعات إسرائيلية أخرى إلى المسجد الأقصى.

الخليل:

في أعقاب خطف الشبان الإسرائيليين الثلاثة الذين قتلوا في وقت لاحق، فرضت السلطات الإسرائيلية قيوداً على التنقل، تركز على منطقة الخليل، بما في ذلك إبطال تصاريح دخول القدس الشرقية وإسرائيل وبعض مناطق المستوطنات والأردن. وهناك ما يزيد عن 120 عائقاً مادياً، بينها 18 حاجز مأمول بشكل دائم، في أكثر من 20 بالمائة من مدينة الخليل، والمعروفة باسم الخليل 2، حيث لا تزال إسرائيل تمارس سيطرة كاملة.

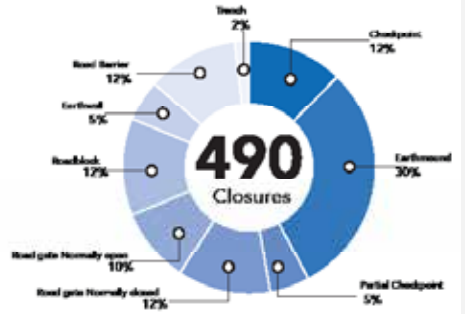


- ⊗ Checkpoints
- ⊗ Partial Checkpoints
- ⊗ Green Line Checkpoints
- Barrier: Constructed / Under Construction
- - - Barrier: Planned
- Firing Zone (Closed Military Area)
- Israeli settlement
- Area A / B
- Area C & "Wye River" Nature Reserves
- ⊗ Barrier Gate

63



بوابات الجدار
تسع بوابات يومياً، وتفتح 13 بوابة لبعض الأيام خلال الأسبوع
وخلال موسم قطف الزيتون: 63 بوابة تفتح خلال موسم قطف الزيتون فقط.



Zufin settlement near Jayyous, Qalqilya governorate.

المستوطنات:

لا يمكن لأكثر من 90 تجمعاً فلسطينياً في الضفة الغربية التي لديها أراضي تقع داخل أو بجوار 56 مستوطنة أو موقع استيطاني إسرائيلي الوصول إلى أراضيهم، إذا استطاعوا الوصول إليها أصلاً، إلا من خلال «تنسيق مسبق» مع السلطات الإسرائيلية، وبشكل عام لعدد محدود من الأيام خلال موسم قطف الزيتون السنوي.

المنطقة (ج)

يقع حوالي 532 منطقة سكنية فلسطينية في المنطقة (ج)، بينما تقوض القيود على التنقل أسباب العيش والقدرة على الحصول على الخدمات الأساسية وكذلك قدرة المنظمات الإنسانية على توصيل المساعدات. وأشار حوالي 50 بالمائة ممن شملهم مسح أجري في عام 2003 إلى الوصول والتنقل باعتبارهما مصدر قلقهم الرئيسي فيما يتعلق بالحماية.

الجدار:

إن الجدار، بالإضافة إلى بواباته ونظام التصاريح المصاحب له، هو العقبة الرئيسية أمام تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية. ويحتاج معظم المزارعين الفلسطينيين إلى تصاريح خاصة من أجل الوصول إلى أراضيهم الزراعية الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، التي أعلنت «كمناطق مغلقة». ويتم دخول أولئك الذين حصلوا على تصاريح إلى «المنطقة المغلقة» من خلال نحو 85 بوابة مخصصة للوصول إلى الأراضي الزراعية. وتوضح البيانات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن محصول أشجار الزيتون في المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر تراجع بنسبة 60 بالمائة مقارنة بالأشجار المماثلة على الجانب «الفلسطيني» من الجدار.



قطاع غزة

الضفة الغربية

■ 19 نيسان/أبريل: منسق الأمم المتحدة الخاص، روبرت سري، بعد توقيفه عند حاجز في البلدة القديمة في القدس أثناء موكب بمناسبة عيد القيامة، يدعو جميع الأطراف إلى «احترام حق الحرية الدينية، والسماح للمصلين من جميع الديانات بالوصول إلى أماكن العبادة والامتناع عن الاستفزازات على الأقل أثناء الأعياد الدينية».

■ 13 حزيران/يونيو: السلطات الإسرائيلية تفرض قيوداً على التنقل، وتركز على منطقة الخليل، في أعقاب خطف ثلاثة شبان إسرائيليون، وتمنع السكان من دخول القدس الشرقية وإسرائيل وبعض مناطق المستوطنات؛ وتمنع الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 20 عاماً و50 عاماً من السفر إلى الأردن عن طريق جسر اللنبي.

■ 30 حزيران/يونيو: أعادت السلطات الإسرائيلية فرض القيود على الوصول حول مدينة الخليل، وتشديدها في بعض الحالات، بعد تخفيفها في وقت سابق، بعد العثور على جثث الشبان الإسرائيليين الثلاثة. والسلطات الإسرائيلية ترفع معظم هذه القيود في السابع من تموز/يوليو.

■ 4 تموز/يوليو: وفقاً للسلطات الإسرائيلية، فإنه سمح بدخول 11,000 مصل فلسطيني من حاملي بطاقات هوية الضفة الغربية بدخول القدس الشرقية في الجمعة الأولى من شهر رمضان، في انخفاض نسبته 90 بالمائة مقارنة بالجمعة الأولى في رمضان عام 2013. ويعزى الانخفاض إلى القيود على الوصول التي فرضتها السلطات الإسرائيلية؛ ولم يسمح إلا للرجال الفلسطينيين فوق 50 عاماً والنساء فوق 40 عاماً من حاملي بطاقات هوية الضفة الغربية، باستثناء سكان الخليل، بدخول القدس دون تصاريح. وفي عام 2013، سمح للرجال فوق الأربعين والنساء والفتيات من جميع الأعمار والصبية دون الثانية عشرة بدخول القدس.

■ 9 تموز/يوليو: تحل اليوم الذكرى العاشرة للرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بخصوص التبعات القانونية المترتبة على بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

■ 24 - 25 تموز/يوليو: في ليلة القدر، لم يتمكن سوى بضعة آلاف من الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية بالوصول إلى المسجد الأقصى مقارنة بنحو 400,000 في الليلة ذاتها من عام 2013.

■ آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر: السلطات الإسرائيلية تفرض قيوداً على وصول الفلسطينيين، بما في ذلك حاملي بطاقات هوية القدس، إلى المسجد الأقصى، في بعض المناسبات، تزامناً مع تزايد عدد المستوطنين والجماعات الإسرائيلية الأخرى من دخول المجمع.

■ تشرين الأول/أكتوبر - منتصف تشرين الثاني/نوفمبر: السلطات الإسرائيلية تشدد القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى، بالتزامن عادة مع دخول مستوطنين إلى ساحة الأقصى. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أغلق الحرم القدسي ليوم كامل للمرة الأولى منذ عام 1967.

■ 13 تشرين الثاني/نوفمبر: السلطات الإسرائيلية تخفف القيود المفروضة على الوصول إلى ساحة المسجد الأقصى، خصوصاً بالنسبة للفلسطينيين من سكان القدس الشرقية في أعقاب اجتماع ثلاثي بين الولايات المتحدة وإسرائيل والأردن، أعلنوا خلاله خطة «لإعادة الهدوء» إلى القدس. والسلطات الإسرائيلية تخفف لاحقاً القيود على الوصول، بما في ذلك السماح لفلسطينيين من غزة بزيارة المسجد الأقصى في الخامس من كانون الأول/ديسمبر.

■ كانون الثاني/يناير: استمرراً للقيود التي فرضتها مصر منذ تموز/يوليو 2013، لم يفتح معبر رفح مع مصر إلا ستة أيام فقط من بين 31 يوماً في كانون الثاني/يناير.

■ 9-10 شباط/فبراير: إسرائيل تسمح بشكل استثنائي، ولأول مرة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2013، بدخول 1,000 طن من الأسمت عن طريق معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم)، مخصصة للقطاع الخاص لإصلاح الأضرار التي حصلت أثناء العاصفة الشتوية في كانون الأول/ديسمبر 2013.

■ 13-19 آذار/مارس: وفي أعقاب تصعيد في العمليات القتالية، السلطات الإسرائيلية تغلق معبر إيريز، مما يقيد من حرية الوصول للحالات الإنسانية. وعلى الرغم من الإغلاق، قامت السلطات الإسرائيلية بتسهيل خروج عدد محدود من الحالات الطبية العاجلة التي تتطلب العلاج في مستشفيات الضفة الغربية وفي المستشفيات الإسرائيلية.

■ نيسان/أبريل: معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) يفتح 15 يوم عمل فقط من بين 26 يوم عمل (بما في ذلك أيام الجمعة). وهناك أربعة أيام إغلاق بسبب الأعياد اليهودية وثلاثة أيام أخرى أغلق المعبر فيها لبعض الوقت رداً على إطلاق صواريخ فلسطينية من غزة. وكمية البضائع التي دخلت إلى غزة خلال نيسان/أبريل هي أدنى كمية مسجلة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2011، مما أدى إلى نقص في بعض المواد الأساسية.

■ نيسان/أبريل: وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن سبعة مرضى فقط سافروا من غزة إلى مصر خلال نيسان/أبريل عن طريق معبر رفح للعلاج الطبي، مقارنة بأكثر من 4,400 مريض في عام 2013.

■ أيار/مايو: حصيلة صيد الأسماك أثناء موسم السردين أعلى بدرجة كبيرة عما كان عليه في السنوات السابقة، ويرجع ذلك أساساً إلى تخفيف القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى البحر بموجب وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2012. ومع هذا، فإن حصيلة هذا العام لا تزال أقل بنسبة 27 بالمائة في عام 2006، قبل تقليص الوصول إلى حدود ستة أميال بحرية من الشاطئ.

■ 22 أيار/مايو: السلطات الإسرائيلية تصدر تصاريح دخول لنحو 600 مسيحي من سكان غزة، تزيد أعمارهم جميعاً عن 35 عاماً، لزيارة بيت لحم بمناسبة زيارة بابا الفاتيكان للمدينة.

■ 13 حزيران/يونيو: السلطات الإسرائيلية تغلق معبري كيرم شالوم (كرم أبو سالم) وإيريز رداً على إطلاق صواريخ فلسطينية.

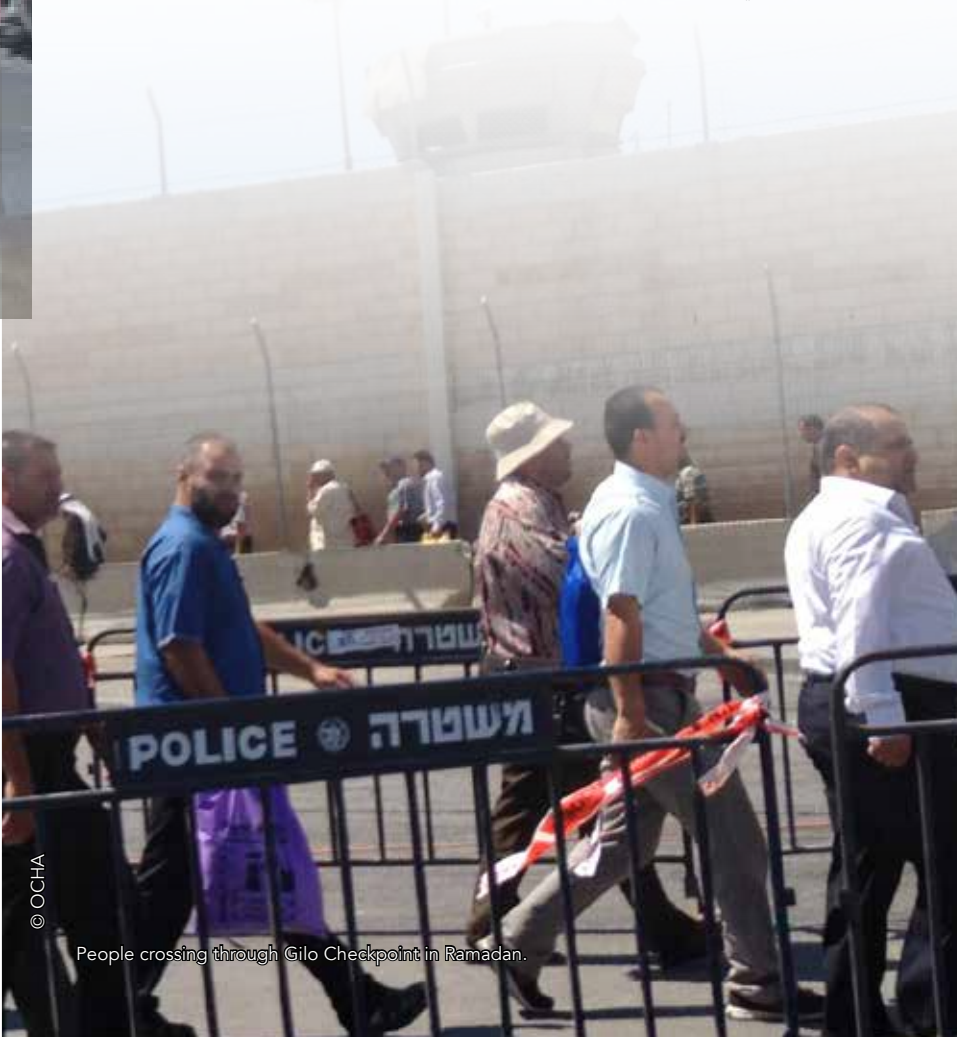
■ 6 تموز/يوليو: وزير الدفاع الإسرائيلي يصادق على تقليص مساحة الصيد من ستة أميال بحرية إلى ثلاثة أميال بحرية، بحجة دواع أمنية.

■ 18 تموز/يوليو: الجيش الإسرائيلي يعلن، قبل غزو بري، توسيع المنطقة «المحظورة» على طول السياج المحيط بغزة من 300 متر إلى ثلاثة كيلومترات من السياج، تشكل 44 بالمائة من أراضي القطاع.

■ 27 آب/أغسطس: إسرائيل ترفع جزئياً القيود المفروضة على الوصول إلى البحر في حدود ثلاثة أميال بحرية من شاطئ غزة. الحد يعود إلى ستة أميال في أعقاب وقف إطلاق النار في 26 آب/أغسطس.

■ 5-7 تشرين الأول/أكتوبر: إسرائيل تمنح 1,200 فلسطيني من سكان غزة، ولأول مرة منذ خمسة أعوام تصاريح للسفر إلى الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بمناسبة عيد الأضحى. ومنحت تصاريح كذلك لحصة أسبوعية تضم ما يصل إلى 200 شخص تزيد أعمارهم عن 60 عاماً بالسفر إلى القدس الشرقية لصلاة الجمعة.

■ 24 تشرين الأول/أكتوبر: في أعقاب هجوم في شبه جزيرة سيناء قتل فيه أكثر من 30 فرداً من أفراد الجيش المصري، معبر رفح يغلق طوال الفترة المتبقية من العام، مع فتحه مرات قليلة بصورة استثنائية.



الحيز الإنساني

نظرة عامة - الأرض الفلسطينية المحتلة

استمرت المنظمات الإنسانية تواجه، في عام 2014، مجموعة من العقبات التي وضعتها السلطات الإسرائيلية فيما يتعلق بوصول العاملين والمواد المطلوبة للمشاريع الإنسانية، مما يعيق قدرتهم على توفير المساعدات والحماية للفلسطينيين في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وتحول نظام استيراد مواد البناء إلى غزة الآن إلى آلية إعمار غزة التي تم التوصل إليها بوساطة من الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، دون المساس بالرفع الكامل للحصار من أجل تلبية الاحتياجات الهائلة لإعادة البناء في أعقاب العمليات القتالية في تموز/يوليو-أب/أغسطس.

وأعاقت القيود التي فرضتها سلطات حماس وحظر الاتصال معها بالإضافة إلى الإغلاق طويل الأجل لمعبر رفح مع مصر، العمليات الإنسانية في غزة. وتعرضت أيضاً مباني الأمم المتحدة التي تحولت إلى مراكز إيواء جماعي للقصف أثناء العمليات الحربية في غزة في تموز/يوليو-أب/أغسطس، مما أدى إلى مقتل 45 شخصاً.

وفي الضفة الغربية، أعيق تنفيذ المشروعات الإنسانية بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى القدس الشرقية وتقييد المشروعات التي تتضمن توسيع المباني أو إعادة تأهيل البنية التحتية في المنطقة (ج) حيث ارتفعت في عام 2014 نسبة مصادرة المساعدات الممولة من المانحين.



Trucks at Kerem Shalom Crossing

التوصيات

- يتعين على جميع الأطراف احترام حرمة مباني الأمم المتحدة ومركباتها. ويتعين على جميع الأطراف أثناء سير العمليات القتالية احترام الحماية الخاصة الممنوحة للمنشآت الطبية والعاملين في الخدمات الطبية.
- يتعين على السلطات المعنية توفير وصول آمن وسريع ودون عوائق لجميع العاملين في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى التي تقدم الحماية والمساعدات الإنسانية للسكان المحتاجين.
- على حكومة إسرائيل أن تضطلع بمسؤولياتها في تسهيل عمل المنظمات الإنسانية باتخاذ الإجراءات التالية:
 - تسريع نظام معالجة التصاريح المرتبطة بانتقال العاملين المحليين في الوكالات الإنسانية (بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية).
 - إلغاء شرط الحصول على تصريح لإقامة أو ترميم المباني لتلبية الاحتياجات الأساسية للناس الذين يعيشون في المنطقة (ج) والقدس الشرقية؛
 - التوقف عن مصادرة أو الاستيلاء على الأصول أو هدمها أو تدميرها، بما في ذلك مواد الإغاثة، من الوكالات العاملة في تنفيذ المشروعات الإنسانية؛
 - ضمان احترام جميع الموظفين العسكريين والمدنيين عند الحواجز والنقاط الحدودية واحترام بنود الاتفاقية المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، بما يضمن مرور جميع موظفي الأمم المتحدة دون تأخير.
- يتعين على السلطات في قطاع غزة أن تضطلع بمسؤولياتها في تسهيل عمل المنظمات الإنسانية باتخاذ الإجراءات التالية:
 - اتخاذ التدابير المناسبة لضمان التنقل الحر للعاملين في الإغاثة الإنسانية، بغض النظر عن جنسيتهم، إلى قطاع غزة ومنه من خلال جميع المعابر ذات الصلة؛
 - جعل سياساتهم وممارساتهم متماشية مع القانون أو السياسة الفلسطينية فيما يتعلق بتسجيل المنظمات الدولية وكيفية التعامل معها.

قطاع غزة

فرض القتال الذي كان متواصلاً طوال الوقت تقريباً أثناء العمليات الحربية التي استمرت سبعة أسابيع بين تموز/يوليو وأب/أغسطس عام 2014 تحدياً هائلاً لقدرة الجهات العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية على الاستجابة. وكان هذا مصحوباً بفجوات كبيرة في قدرة المؤسسات الوطنية على الاستجابة نظراً للقيود المفروضة منذ فترة طويلة على الوصول وقيود التمويل، التي أدت إلى نقص في المعدات وعدم كفاية التدريب. وبالرغم من هذه الصعوبات، أثناء العمليات القتالية، أبقت السلطات الإسرائيلية على معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) مفتوحاً أمام البضائع دون انقطاع تقريباً، إلى جانب التعامل والتنسيق المستمرين مع مجموعة من الجهات العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية. ووافقت إسرائيل أيضاً على سلسلة من اتفاقيات وقف إطلاق النار المتعاقبة وسمحت كل من إسرائيل ومصر أيضاً بإجلاء مئات الجرحى لتلقي العلاج خارج غزة. وبالرغم من بعض التخفيف، فإن القيود المشددة المفروضة على تنقل موظفي الوكالات الإنسانية من وإلى قطاع غزة لا تزال سارية.

العاملون في منظمات الإغاثة الإنسانية:

وافقت السلطات الإسرائيلية، في عام 2014، على أعلى عدد للتصاريح الممنوحة لموظفي الأمم المتحدة المدنيين الذين يسافرون إلى قطاع غزة والقادمين منه منذ عام 2010، ولكن في الفترة التي أعقبت العمليات القتالية (من أيلول/سبتمبر حتى كانون الأول/ديسمبر)، ارتفع متوسط الوقت اللازم لمعالجة طلبات الحصول على تصاريح من عشرة أيام إلى 15 يوماً.

تصاريح الدخول والخروج من غزة لموظفي الأمم المتحدة الفلسطينيين



آلية إعمار غزة

سمحت إسرائيل بشكل استثنائي، منذ منتصف عام 2010، للمنظمات الدولية باستيراد مواد البناء المحظورة (الأسمنت والحصى وقضبان الحديد) إلى غزة، وإخضاعها لموافقة مسبقة، تبين أنها مرهقة ومعقدة لقدرة الوكالات غير الحكومية على الاستجابة للاحتياجات الملحة. وتمت الموافقة منذ عام 2010 على مشروعات للأمم المتحدة قيمتها 534.2 مليون دولار ورفضت مشروعات قيمتها 54.4 مليون دولار. وتحول النظام بنهاية عام 2014 إلى آلية إعمار غزة المؤقتة. وستنظر السلطات الإسرائيلية، بموجب آلية إعمار غزة، في برامج شاملة للعمل بدلاً من المشروعات الفردية، الأمر الذي يسمح بتنفيذ المشروعات بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

انتهاك منشآت الأمم المتحدة والاعتداء على العاملين في منظمات الإغاثة الإنسانية

تعرضت مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) استخدمت كملجأ مخصصة للطوارئ إما لضربات مباشرة أو تعرضت لضربات بقذائف أو ذخائر أخرى لتصيب وتقتل في ثلاث حالات، مدنيين يتخذون منها ملاذاً. وإجمالاً، قتل 45 مدنياً وأصيب أكثر من 200 آخرون. وتحظى مباني الأمم المتحدة بالحرمة بموجب القانون الدولي. وأشار المحامي العام العسكري للجيش الإسرائيلي إلى أنه بدأ تحقيقاً جنائياً في حادثين وقعوا في مدرسة في بيت حانون في 24 تموز/يوليو ومدرسة في جباليا في 30 تموز/يوليو. وأكدت الأونروا، في ثلاث مناسبات، أن مكونات أسلحة وضعت في مدارس شاغرة تابعة للأونروا. وأبلغت الأونروا جميع الأطراف الرئيسية فور العثور على هذه المكونات ونددت بهذه الانتهاكات للقانون الدولي. وفقدت الأونروا كذلك 11 زميلاً من موظفيها خلال عمليات القتال في الصيف.



Kerem Shalom Crossing

© UNRWA

School in Jabalia.

الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية

أعيق تنفيذ المشروعات الإنسانية بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى القدس الشرقية وتقييد المشروعات التي تتضمن توسيع المباني أو إعادة تأهيل البنية التحتية في المنطقة (ج) حيث ارتفعت في عام 2014 وتيرة مصادرة المساعدات المقدمة من المانحين. وتتحمل إسرائيل بصفتها قوة الاحتلال، بموجب القانون الدولي الإنساني، المسؤولية الأساسية لضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين وضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية.

التأخير عند الحواجز:

لا تزال الحوادث عند الحواجز تعيق وتؤخر تنقل العاملين وانتقال البضائع في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، رغم أن هذه الحوادث تتراجع بشكل منتظم في السنوات القليلة الماضية.

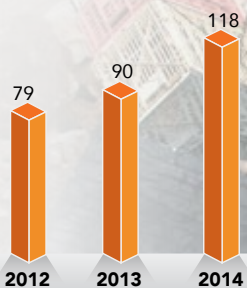


الساعات الضائعة	الموظفون المتضررون	الحوادث	السنة
2,530	3682	491	2010
1,532	2872	392	2011
1,517	2040	365	2012
1261	1755	298	2013
1859	1483	178	2014

Qalandia Crossing, © OCHA

تدمير المساعدات الممولة من المانحين

لا يزال نظام التراخيص الذي تطبقه إسرائيل في المنطقة (ج) والقدس الشرقية يعوق تنفيذ المشروعات الإنسانية التي تشتمل على أعمال بناء أو إعادة تأهيل للمساكن أو للبنية الأساسية الضرورية في هاتين المنطقتين. وشهد عام 2014 ارتفاعاً بلغت نسبته 31 بالمائة في عمليات هدم قام بها الجيش الإسرائيلي لمساعدات ممولة من المانحين في المنطقة (ج)؛ وجرى تدمير 118 مبنى من هذه المباني، مقابل 90 مبنى في عام 2013 و79 مبنى في عام 2012. وخلال الفترة ذاتها، صادر الجيش الإسرائيلي 25 بنداً من المساعدات الممولة من المانحين، لاسيما المراحيض وغيرها من المباني المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة، وهو تراجع كبير مقارنة بمصادرة 67 بنداً ممولاً من المانحين في عام 2013.



Structures demolished

Palestinian boy standing next to a donor-funded mobile latrine demolished by Israeli forces in Khirbet Yarza (Tubas), January 2014.

قطاع غزة

الضفة الغربية

■ شباط/فبراير: اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعلن تعليق توزيع الخيام ومستلزمات الإغاثة التي تقوم بتوزيعها في غور الأردن على عائلات تضررت من هدم منازلهم. وجاء القرار رداً على إعاقة السلطات الإسرائيلية المتكررة لعمليات التوزيع التي تقوم بها اللجنة الدولية، بما في ذلك مصادرة أو تدمير مواد الطوارئ على أساس أنها تفتقر إلى تصاريح بناء.

■ نيسان/أبريل: هدم 26 مبنى مولتها جهات مانحة، بينها 11 مبنى سكني وتهجير أكثر من 100 شخص. بالإضافة إلى 35 مبنى ممول من مانحين تسلمت أوامر وقف بناء أو هدم، مما يعرض 170 شخصاً آخرين لخطر التهجير.

■ 9 نيسان/أبريل: السلطات الإسرائيلية تقوم بتفكيك ومصادرة ثلاثة مواد إيواء ممول من مانحين في تجمع جبل البابا البدوي في منطقة شرق 1 (القدس). وتهجير 19 شخصاً بينهم عشرة أطفال جراء ذلك. والسلطات الإسرائيلية تصدر في اليوم ذاته أوامر هدم نهائية ضد 18 مبنى سكنياً (جميعها مقدمة من مانحين) في التجمع والتي تسلمت كلها أوامر وقف بناء في 23 شباط/فبراير، الأمر الذي يضر بالعشرات من السكان.

■ 6 حزيران/يونيو: السلطات الإسرائيلية تصدر شحنة ممول من مانحين تشتمل على عشرة مراحيض وثمانية خزانات مياه بالإضافة إلى الشاحنات الثلاثة التي كانت تنقلها وهي في طريقها إلى تجمع الجنوب البدوي في محافظة الخليل. وتفيد تقارير بأن الشاحنات أعيدت للمنظمة التي تنفذ المشروع بعد عدة أسابيع لكن لم يتم الإفراج عن مواد المساعدات.

■ 30 حزيران/يونيو: السلطات الإسرائيلية تصدر 15 خزان مياه تخدم 26 عائلة في منطقة خلة النحلة (في محافظة بين لحم)، وتلحق أضراراً بإحدى عشرة خزناً آخر أثناء الحادث.

■ تشرين الثاني/نوفمبر: هدم ستة مباني ممول من مانحين، من بينها طريق زراعي أعيد تجديده وأنايب توصيل مياه في تجمع تل الخشبة في غور الأردن الواقع في «منطقة إطلاق النار». والسلطات الإسرائيلية تسلم أيضاً أوامر هدم ووقف بناء ضد 12 مبنى سكنياً ممولاً من مانحين في تجمع وادي بيت حنينا البدوي في محافظة القدس وتطلب من الوكالة المنفذة إزالة خمسة مباني أخرى في تجمع خشم الكرم (في محافظة الخليل).

■ 9 كانون الأول/ديسمبر: السلطات الإسرائيلية تصدر جرافة بحجة بأنها تستخدم في منطقة معلنة كمحمية إسرائيلية طبيعية في قرية كفر الديك (في محافظة سالفيت)، يحظر فيها البناء. وكانت الجرافة تستخدم في مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الزراعة الفلسطينية لشق طريق زراعية.

■ كانون الثاني/يناير-آذار/مارس: وقعت إحدى عشر حادثة وصول تؤثر على 20 من موظفي المنظمات غير الحكومية كانوا يحاولون دخول قطاع غزة أو الخروج منه عن معبر أربعة-أربعة الذي تديره السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة. وفي هذه الحوادث، جرى تأخير الموظفين أو تم استجوابهم لفترة طويلة أو صودرت منهم معدات تتعلق بعملهم. وخلال الفترة ذاتها، أفادت التقارير عن وقوع ثمانية حوادث تؤثر على 11 موظفاً من موظفي المنظمات غير الحكومية عند معبر إيريز.

■ أيار/مايو: وزارة الدفاع الإسرائيلية توافق على استئناف عدد من مشاريع البناء تنفذها الأمم المتحدة، من بينها مراكز صحية ومستشفيات ومسكن وإنشاءات للمياه. وكانت هذه المشاريع قد توقفت في تشرين الأول/أكتوبر 2013 بعد العثور على نفق تحت الأرض يمر من قطاع غزة إلى إسرائيل.

■ 16 تموز/يوليو: الأونروا تعلن عن العثور على ما يقرب من 20 صاروخاً مخبأ في إحدى مدارسها الشاغرة في إطار عملية تفتيش عادية لمبانيها. والأونروا تندد بشدة بهؤلاء المسؤولين وتعتبرها «انتهاكاً صارخاً لحرمة مبانيها بموجب القانون الدولي». وأفادت الأونروا إلى وقوع حادثين آخرين مشابهين أثناء العمليات القتالية في شهر تموز/يوليو-أب/أغسطس.

■ 21 تموز/يوليو: قذائف متفجرة تضرب مدرسة تابعة للأونروا في المغازي تأوي ما بين 70 إلى 300 من المهجرين داخلياً، وتصيب اثنين بجراح. وسبق أن أرسلت إحدائيات المدرسة رسمياً إلى السلطات الإسرائيلية في ثلاث مناسبات على الأقل.

■ 23 تموز/يوليو: مدرسة تابعة للأونروا في دير البلح تأوي نحو 1,500 شخص من المهجرين داخلياً تتعرض لقصف بقذيفة متفجرة، لتلحق إصابات طفيفة بثلاثة أشخاص على الأقل. وسبق أن أرسلت إحدائيات المدرسة رسمياً إلى السلطات الإسرائيلية في تسع مناسبات كان آخرها مساء اليوم السابق على وقوع الحادث.

■ 24 تموز/يوليو: مدرسة تابعة للأونروا في بيت حانون تأوي نحو 450 شخصاً من المهجرين داخلياً، تتعرض لهجوم بما يتراوح بين أربعة إلى ستة قذائف متفجرة، لتقتل ما يصل إلى 14 شخصاً وتصيب ما يصل إلى 90 شخصاً بعضهم أصيبوا بجراح خطيرة. وسبق أن قدم 12 إشعاراً إلى السلطات الإسرائيلية على مدى سبعة أيام، كان آخرها في الليلة السابقة على الحادث.

■ 28/29 تموز/يوليو: مدرسة تابعة للأونروا في حي الزيتون تأوي نحو 1,700 شخصاً من المهجرين داخلياً تقصف بقذيفة متفجرة ليصيب ما بين ثمانية إلى عشرة أشخاص. وسبق أن أرسلت إحدائيات المدرسة رسمياً إلى السلطات الإسرائيلية في 20 مناسبة منفصلة في فترة ثمانية أيام كان آخرها في الليلة السابقة على وقوع الحادث.

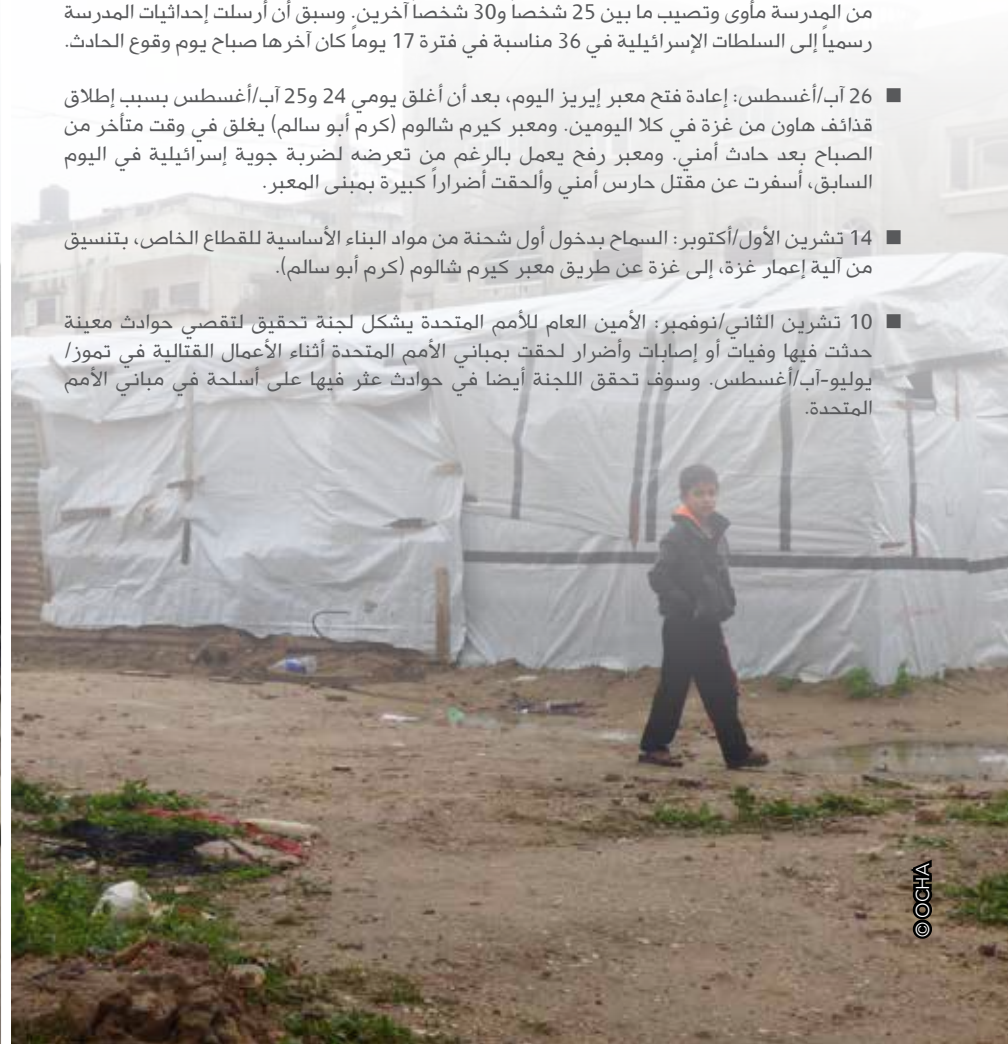
■ 30 تموز/يوليو: مدرسة تابعة للأونروا في جباليا تأوي نحو 2,945 شخصاً من المهجرين داخلياً تقصف بثلاثة مقذوفات متفجرة على الأقل، لتقتل ما لا يقل عن 16 شخصاً وإصابة ما يصل إلى 99 آخرين. وسبق أن أرسلت إحدائيات المدرسة رسمياً إلى السلطات الإسرائيلية في 28 مناسبة على الأقل في فترة 14 يوماً كان آخرها في الليلة السابقة على وقوع الحادث.

■ 3 آب/أغسطس: مدرسة تابعة للأونروا في رفح تأوي نحو 2,940 شخصاً من المهجرين داخلياً تقصف بالمتفجرات أمام بوابة الدخول، لتقتل ما لا يقل عن 15 شخصاً، كان خمسة منهم على الأقل يتخذون من المدرسة مأوى وتصيب ما بين 25 شخصاً و30 شخصاً آخرين. وسبق أن أرسلت إحدائيات المدرسة رسمياً إلى السلطات الإسرائيلية في 36 مناسبة في فترة 17 يوماً كان آخرها صباح يوم وقوع الحادث.

■ 26 آب/أغسطس: إعادة فتح معبر إيريز اليوم، بعد أن أغلق يومي 24 و25 آب/أغسطس بسبب إطلاق قذائف هاون من غزة في كلا اليومين. ومعبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) يغلق في وقت متأخر من الصباح بعد حادث أمني. ومعبر رفح يعمل بالرغم من تعرضه لضربة جوية إسرائيلية في اليوم السابق، أسفرت عن مقتل حارس أمني وألحقت أضراراً كبيرة بمبنى المعبر.

■ 14 تشرين الأول/أكتوبر: السماح بدخول أول شحنة من مواد البناء الأساسية للقطاع الخاص، بتنسيق من آلية إعمار غزة، إلى غزة عن طريق معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم).

■ 10 تشرين الثاني/نوفمبر: الأمين العام للأمم المتحدة يشكل لجنة تحقيق لتقصي حقائق معينة حدثت فيها وفيات أو إصابات وأضرار لحقت بمباني الأمم المتحدة أثناء الأعمال القتالية في تموز/يوليو-أب/أغسطس. وسوف تحقق اللجنة أيضاً في حوادث عثر فيها على أسلحة في مباني الأمم المتحدة.





UNITED NATIONS
Office for the Coordination of Humanitarian Affairs
occupied Palestinian territory

P. O. Box 38712
East Jerusalem 91386
www.ochaopt.org

Tel. +972 (0)2 582 9962
Fax +972 (0)2 582 5841
ochaopt@un.org